الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- مسيدي عبد النور

إشراف الأستاذ الدكتور

- حدة رايس

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- حوحو حسينة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
- حدة رايس	أستاذ	مقررا	بسكرة
- كمال منصوري	أستاذ مخاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- مسيدي عبد النور

إشراف الأستاذ الدكتور

- حدة رايس

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- حوحو حسينة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
- حدة رايس	أستاذ	مقررا	بسكرة
- كمال منصوري	أستاذ مخاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى من لهما فضلا علي تعجز درر ودراهم الدنيا الوفاء به، أبي

وأمي جعلهما الله من أهل التقوى والنعيم والآخرة.

إلى كل رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل والى جميع من أعاننا

على هذا العمل أثاب الله الجميع.

اهدي الجميع ثمرة جهدي.

شكر و تقدير

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير والامتنان للأستاذة المشرفة لها الفضل بعد الله جزاها الله عنا أفضل الجزاء على نصائحها وتوجيهاتها القيمة وسعة صدرها وصبرها، فجزاك الله جنة الفردوس.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

الملخص:

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم الركائز الأساسية لتطوير والتنمية الاقتصادية للدول خاصة النامية وهذا من خلال ما يقدمه من رأس مال لتمويل المشاريع وكذا تكنولوجيا وتطوير المعارف الفنية والإدارية الحديثة للدول المضيفة لهذا الاستثمار وهذا من خلال تحقيق التكامل بين القطاعات من اجل الدخول في منافسة على اكتساب مكانه في السوق العالمية يفصل تحسين المناخ الاستثمار من خلال وضع ميكانيزمات وضمانات للمستثمر وإعطاء روح جديدة لقطاعات استثمارية كالزراعة والسياحة من اجل الهروب من مشكل التبعية للواردات النفطية الغير مستقرة واللجوء إلى طرق أخرى لتدعيم الاقتصاد خارج المحروقات من خلال تنوير الصادرات وترقيتها.

حاولنا لدراستنا هاذي معرفة الطرق والسبل من اجل التوجه من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على العائلات النفطية إلى اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات وكذا إبراز المكاسب والمبررات من هذا التوجه.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، ترقية الصادرات، نقل التكنولوجيا وتطوير المعارف.

Abstract :

Foreign direct investment is one of the most important pillars for the development and economic development of countries, especially developing countries, and this is through what it provides of capital to finance projects, as well as technology and development of modern technical and administrative knowledge of the countries that are the straits for this investment, and this is through achieving integration between sectors in order to enter into competition to gain its place In the global market, the improvement of the investment climate is separated by setting mechanisms and guarantees for the investor and giving a new spirit to investment sectors such as agriculture and tourism in order to escape the problem of dependence on unstable oil imports and to resort to other ways to support the economy outside of hydrocarbons through the enlightenment and promotion of exports.

For our study, we tried to know the ways and means in order to move from the rentier economy that depends on oil families to a diversified economy outside the hydrocarbon sector, as well as highlighting the gains and justifications from this approach.

key words:

Foreign direct investment, export promotion, technology transfer and knowledge development.

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تطورات إقتصادية هامة فبعد التكاملات الإقتصادية التي حصلت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ودور المؤسسات الدولية والتي تمثل الصورة العامة لما يعرف بالعولمة والتي سيطرت على الإقتصاد العالمي بقيادة الإقتصاديات الدول الرأسمالية إضافة إلى دور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في إطار العولمة الإقتصادية والمتمثلفي حركة الإستثمارات وإنتقال رؤوس الأموال بين الدول والتي جعل الدول المتقدمة تحكم سيطرتها عليها وعلى الإقتصاد العالمي ككل.فوجب على الدول النامية أن تحذو حذوها لأنها جزء من الإقتصاد الدولي وإن كان بموقع متباين عنها.

وهنا نحاول التركيزعلى الإستثمارالأجنبي المباشر بإعتباره أحد المتغيرات الأساسية على التطاق الدولي والمحلي ويعد من الإهتمامات الأولية لكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية وتتسابق إلى أكبر عدد من الإستثمارات بغرض تمويل المشاريع التنموية وتحقيق تنمية إقتصادية لأنه يوفر السيولة اللازمة لجميع المشاريع لتحقيق التنمية لأنه البديل الأضمن عكس القروض والمنح والمعونات الخارجية والتي من شأنها إدخال الدولة في أزمات حادة كأزمة المديونية .

والتدفق للإستثمارات الإجنبية المباشرة يعمل خصوصا على زيادة النمو الإقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل وجلب التكنولوجيات الحديثة من خلال الشركات متعددة الجنسياتومنه تحقيق التنوع في المنتجات وصادراتها وترقيتها.لذلك وجب على الدول توفير الحوافز والتسهيلات وتهيئة المناخ المساعد على جذب أكبر عدد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها.ومن ثم تطوير القطاعات والقطاع الإقتصادي بالخصوص والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية من خلال زيادة القطاعات الإنتاجية ورفع مستوى كفاءتها وزيادة القدرة التنافسية للوصول إلى درجة الرفاهية المواطن وتحسين مستوى المعيشة.

والنمو الإقتصادي لا يأتي إلا بإنعاش الصناعات تطويرها وتنويعها والتي تنعكس في جودة منتجاتها وزيادة أرباحها وجعلها مطلوبة بكثرة من خلال تنويع الصناعات والتي تنعكس على تنوع المنتجات وزيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية والتي تؤدي زيادة الصادرات وترقيتها ومنه زيادة التبادل التجاري الدولي الذي بعتبر السبيل الأمثل لجلب العملة الصعبة وتحقيق التنمية الإقتصادية وإنعاش الإقتصاد الوطني خارج الواردات من عائدات الصادرات النفطية.

1- **الإشكالية** :

ماهو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات ؟

من هذة الإشكالية يمكن أن نطرح جملة من الأسئلة الفرعية :

1- ما مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات

2- ماهو دور تنويع الصادرات في زيادة الواردات المالية للدولة خارج المحروقات.

3- ما أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات خارج المحروقات على الإقتصاد الوطني.

2- الفرضيات :

1- يعمل الإستثمار الأجنبي المباشرعلى تطوير القطاعات الإقتصادية من خلال ضخ الموارد المالية والمادية وتوظيفها بأحسن وجه من خلال تطوير وتنويع وترقية الصادرات في مختلف القطاعات

2- زيادة حجم المبادلات التجارية خارج المحروقات من خلال بعث قطاعات جديدة وتطويرها والإستفادة من مواردها التصديرية.

3- يعمل استثمار الأجنبي المباشر على توسيع ونموالنشاطات الإقتصادية والتي أدت إلى إزدهار الصناعات وتنويعها وإرتفاع حجم الصادرات وزيادة الإرادات التي ساعدت على التنمية المحلية في الجزائر.

3- الهدف من البحث :

تهدف الدراسة على إيجاد العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنوع الصادرات من جهة أخرى للوصول إلى تحقيق تنمية إقتصادية .إذ يعتبر الأول أداة فعالة في تطوير وتنمية الإقتصاديات بإعتباره الطريق الأسهل والمضمون في تمويل المشاريع ومنه زيادة حجم القطاعات المنتجة والتي ترمي في مجملها إلى تنويع المنتجات وزيادتها ومنه تنوع الصادرات نتيجة زيادة حجم الإنتاج .فتنوع الصادرات تعتمد على تطوير الجانب التنظيمي والبنية التحتيةوولوج قطاعات جديدة خارج المحروقات الذي يستلزم وجود استثمارات كبيرة وجلب التكنولوجيا الحديثة وأساليب إنتاج متطورة حتى يستطيع المنتج المنافسة في الأسواق الخاجية .

4- أهمية البحث :

نحاول من خلال هذا البحث إلى إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة ومدى مساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية من خلال النهوض بقطاعات جديدة وتطويرها وتنويع صادراتها وزيادة وارداتها خارج المحروقات وزيادة جودتها ورفع القدرة التنافسية والتي ينبثق عنها تنويع الصادرات والتي تؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية الخارجية التي تدر عائدات من شأنها المساهمة في التنمية الإقتصادية.

5- أسباب إختيار الموضوع :

-تزايد إهتمام الدول بدراسة طرق جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتوظيفه في المشاريع التنموية الكبيرة من أجل تنمية مستدامة.

-يمثل الإستثمار الاجنبي المباشر احد الوسائل التنموية والبديلة من الاشكال التقليدية نظرا لانخفاض تكلفتها وكذلك انخفاض المخاطر المحيطة به.

-الظروف الدولية الحالية التي تحتم على الدول التفكير في طرق أخرى لجلب العملة الصعبة خارج المحروقات.

-توفر الدولة الجزائرية على مجالات قطاعية عديدة خارج المحروقات من شأنها الإستثمار فيها وتحقيق التنمية والنمو خارج قطاع المحروقات.

6- الدراسات السابقة :

و من بين الدراسات التي اجؤيت في هذا الميدان

1- دراسة كريمة قويدري مذكرة ماجستير تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر جامعة تلمسان سنة 2010-2011.
2- دراسة بيري نورة مذكرة دكتوراه تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية جامعة أم البواقي سنة 2015-2016.
3- دراسة عبدالحكيم قلوح مذكرة دكتوراه تحت عنوان دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1993-2020 جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2020-2021.

7- منهج الدراسة :

للوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة ومعرفة صحة الفرضيات نتبع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر ومدى تأثيره على تنويع الصادرات وهذا بعرض المعطيات المتوفرة وعرض السبل الناجعة لتحقيق التنمية من ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الفصل الأول : نتناول فيه الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشرمن خلال عرض تعاريف واشكاله وذكر أهميته على المستوى المحلي والدولي وكذا طرح محدداته ونظريات وعوائق التي تحد من جذب الاستثمار الاجنبي بالاضافة الى الدوافع والآثار التي يتركها على الدول المضيفة.

في الفصل الثاني : نعرج على الصادرات في اطارها المفاهيمي من خلال معرفة ماهية التصدير واساليبه كذا استراتيجيات ترقية الصادرات بعدها نذكر محددات التصدير والعوامل المؤثرة على حركة الصادرات دون أن ننسى أثر الإستثمار الاجنبي المباشر عليها ومعرفة العلاقة التي تربط بينهما.

في الفصل الثالث: نتطرق إلى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وندرس المخاطر والمبررات للجوء الى ترقية الصادرات وكذا المجالات وقطاعات تنويعها والمكاسب المحققة من خلالها خارج المحروقات ونعرض كذلك تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والتوزيع الجغرافي والقطاعي له والعراقيل والمحددات التي تواجهه.

الفصل الأول

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

في ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بالتوجه نحو اقتصاد السوق ،و تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال،ومع بروز العولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي و تعاظم دور الشركات العابرة للقارات و هو الأمر الذي نتجه عنه تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية ،حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات ،و هذا نظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة ،رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين الخبرات ،فضلا عن خلق وظائف كثيرة في الدول المضيفة و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

ومع ان عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالعملية السهلة و خصوصا إذا كانت هناك منافسة دولية كبيرة على جذب مثل هذه الاستثمارات ،إلا أن الدول النامية أصبحت تعيره اهتماما كبيرا و تهيئ له الظروف الملائمة و ذلك من خلال تقديم المزايا و الحوافز المغرية لجذبه.

لذا حاولنا في هذا الفصل إعطاء دراسة نظرية لهذا النوع من التمويل الأجنبي و ذلك من خلال مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: دوافع و أثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع:اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول:مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث نتناول مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر أشكاله و أهميته الصادرات عن هيئات دولية و مفكرين كمايلي .

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الإستثمار الأجنبي المباشر في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و تتمثل الحالة النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر في أن مؤسسة وطنية تمتلك أسهما عادية في شركة أجنبية تكفي لإعطاء المؤسسة الوطنية حق التحكم هذه المؤسسة، و بهذا تصبح المؤسسة الوطنية الشركة الأم و المؤسسة الأأجنبية الشركة التابعة. فإذا رغبت المؤسسة الوطنية في السيطرة التامة على المؤسسة الأأجنبية فيجب عليها أن تصبح مالكة لكل أسهم الشركة التابعة. وان الاستثمار المباشر يضمن للمستثمر حق ملكية المشروع و الإشراف و حرية التصرف و مراقبة هذا المشروع و لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل رأس مال المشروع و إنما يكفيه أن يمتلك جزءا معينا يمثل نسبة الملكية، و التي تسمح له باتخاذ القرارات و تسيير المشروع. و تتمثل الملكية في نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين أما المراقبة فهي نسبة الملكية الضرورية حتى يعتبر هذا الاستثمار استثمارا أجنبيا.و نسبة رأس المال التي يمتلكها المستثمر في المؤسسة الأأجنبية و التي تسمح له بأن يكون استثماره مباشرا تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تعتبر المشروع استثمارا مباشرا إذا كان أكثر من 50% من رأس ماله من نصيب الأجانب و البعض الأخر يعتبر نسبة 45% من رأس مال المشروع كافية لقيام مؤسسة وطنية في الخارج.

أما في ما يخص تعار يف الاستثمار الأجنبي المباشر فهي متنوعة و عديدة نورد أهمها فيما يلي (فايزة، 2015، صفحة 2) بعض الاقتصاديين يعرفون الاستثمار الأجنبي المباشر :

-1- **أبو قحف عبدا لسلام** يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل او جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالاضافة الى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك. اما في حالة الملكية المطلقة فان السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في الإدارة المشروع الاستثماري. وزيادة على ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية وعامل الخبرة التقنية إلى الدول المضيفة.

-2-**أما رايموند برنارد** يعتبره وسيلة تحويل للموارد الحقيقية ورؤوس الاموال من دولة الى أخرى وذلك عن طريق مساهمة راس المال الشركة في شركة اخرى عن طريق انشاء فرع لها في البلد المضيف اي خارج بلد الاصلي للشركة الام وقيام شركة جديدة رفقة شركاء جدد .

1) يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(CNUCED) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي,يقوم على أساس علاقة طويلة المدى تعكس المصالح الدائمة و القدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمر (الدولة الأم) و شركة او وحدة إنتاجية في بلد أخر (الدولة المضيفة), حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة أو امتلاك أصولا في مشروع دولة أخرى ,على ألا تقل نسبة الملكية عن 10% من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة.

2) يعرف **صندوق النقد الدولي(FMI)** أهم ماجاءبه صندوق النقد الدولي بعتبر الإسستثمار الأجنبي المباشرنوع من الإستثمارات الدولية وهو يعكس هدف الحصول على كيان إقتصادي في إقتصاد ما أوعلى مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في إقتصاد وطني آخر.وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي على درجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (سهام، صفحة 5).

للإستثمار الأجنبي المباشر في دليل ميزان المدفوعات على انه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للشركة المستثمرة , و ذلك بهدف ممارسة قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات , و يكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي عل الأقل 10% من رأس مال تلك المشروعات ,على ان ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت و التأثير في مجلس الإدارة.

3) أما **منظمة التجارة العالمية(OMC)** فتعرفه على انه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما(الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه.

4)بينما تعرف **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)** الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من اجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات,و تأثير يسنح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي و يكون ذلك من خلال: المساهمة في رأس المال و إعادة استثمار الإرباح و عمليات الإقراض والإقراض بين المستثمر و فروع الشركات. (جهان، 2022، صفحة 37)

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

1) الاستثمار المشترك:

و يتمثل بالمشروع الذي تعود ملكيته او تتشارك فيه دولتان أو أكثر، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فقط ، بل تشمل أيضا الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية .وان هذا الشكل من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية او تسويقية تتم في دولة أجنبية . ويكون احد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية لها الحق في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون أن تكون لها سيطرة كاملة عليه . ويتميز هذا الشكل من الاستثمار بأنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين يكون الطرف الأول وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة والطرف الوطني يكون تابعا للقطاع العام او الخاص .او قد يكون احد الأطراف مشارك بحصة رأس المال كله بينما يقدم الطرف الأخر التكنولوجيا مثلا، وبذلك فأن للطرفين حق المشاركة في إدارة المشروع (عبد الحليم، 2021، صفحة 7).

2)الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا النوع من الاستثمارات من أكثر أنواع الاستثمار أهمية بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفضيلا ، كونه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي ، كما انه يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل في ذلك النشاط ، و يمكن لتلك الشركات إجراء التوسعات كافة التي يرغب بها ، إذ تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة تعمل في أي مجال من مجالات النشاط الإنتاجي او الخدمي ، وتتم العملية الاستثمارية في هذا الشكل بصورة كاملة من قبل المستثمر الأجنبي دون أي تدخل من الدول المضيفة من جميع النواحي ابتداءً من (دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع مرورا بالأعمال الهندسية وإحضار الخبراء والفنيين والإداريين ومن ثم إحضار المعدات والآلات وفي النهاية انجاز المشروع والبدء بعملية الإنتاج ثم التسويق (جهان، 2022، صفحة 38).

3) مشروعات أو عمليات التجميع:

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص , يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا , وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو الشكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للم ا زيا والعيوب

سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك كليا للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقل التكنولوجيا ، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية و التأهيل (لوهابي، 2015، صفحة 47).

4)الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم جمركية، ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة (سمية، 2019، صفحة 7).

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدول المضيفة.

-نقل التكنولوجيا مما يطور مهارات العمال ويفتح قنوات التسويق والتصدير.

-يساهم الاستثمار الأجنبي في تنمية قطاع التصدير.

-تمويل العمليات التنموية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لتدفق رؤوس الأموال.

-المساعدة عمى الاستغلال الأمثل لموارد المحمية (مالية، بشرية وطبيعية.)

-تنمية وتطوير المناطق الفقيرة التي تعاني من الركود الاقتصادي.

-المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال خلق مناصب الشغل، والحد من مشكلة البطالة (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 27).

المبحث الثاني: محددات و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث نعرض بعض محددات و نظريات و العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا المطلب إلى المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1) الاستقرار السياسي :

يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

*عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية.

*عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخوصصة، الملكية العامة،.) ...

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد ،الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه ،نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر و يمكن إيجازها في النقاط التالية:

–التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة و بدون تعويض.

–التأميم و تحويل المشروعات إلى ملكية عامة.

–فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج .

–الإلغاء و عدم الوفاء بالعقود و الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب و الدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي و طبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و المصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار (جهان، 2022، صفحة 53).

2)الاستقرار الاقتصادي:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل الحجز التجاري (جهان، 2022، صفحة 54).

3)حجم السوق:

يعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم، فعندما يكون حجم السوق كبيرا فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حدها الأدنى، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية، مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع، وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (زينة و بشرى، 2020، صفحة 27) .

4) الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية من العناصر الرئيسية ليس دائم ا في الغالب والمهمة الواجب توافرها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . اذ تكون الدول الغنية بالمواد الطبيعية والمتوفرة فيها بكميات كبيرة من الدول التي يتدفق الاستثمار الأجنبي لها بشكل كبير من اجل ضمان استمرار الحصول على تلك المواد وبأثمان مناسبة (عبد الحليم، 2021، صفحة 8).

5)تكاليف المسافة والنقل:

تعمل المسافة المتزايدة بين الأسواق المحلية والأسواق المضيفة إلى زيادة تكاليف النقل وهو ما يؤدي بالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي لاستبدال الصادرات بسبب التكلفة المرتفعة للوصول للأسواق الخارجية، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الموجه للتصدير والذي قد يثبط بسبب ارتفاع تكاليف النقل والحاجة لشحن كميات كبيرة من الواردات والصادرات المكونات والسلع النهائية (هارون، 2022، صفحة 24).

6) البنية التحتية:

وهي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارا دعما هيكليا كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، فالحياة الاقتصادية بمختلف أنشطتها وبجميع مراحلها لا تتم إلا في وجود بنية تحتية أساسا، وقد أصبحت جودة وكفاءة الاقتصاد لبلد ما مرتبطة بجودة البنية التحتية له،2 وعليه فالبنية التحتية تعد في أغلب الحالات من بين المحددات الداخلية الأولى التي يتفقدها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في دولة ما، وذلك لارتباط أنشطته وجودة إتمام العمليات بوجود وجودة البنية التحتية في الدولة المضيفة (زينة و بشرى، 2020، صفحة 30).

7) القدرات التسويقية والتكنولوجيا:

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 28).

8)الموقع الجغرافي:

يعتبر البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع في البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، حيث نجد الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مركز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي فأن أخذنا مثلا تركيا نجد أن موقعها استراتيجي ومغري للمستثمر الأجنبي فهي تربط بين قارة أسيا و أوروبا وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل من السوق الأوروبية والأسيوية، فالموقع الاستراتيجي يعتبر عاملا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عبد الله و زين الدين، 2019، صفحة 22) .

9)تكاليف الإنتاج:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواءً تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 14).

10) الحوافز الجبائية :

إن زيادة هذه الحوافز في البلد المضيف مقارنة مع البلدان المنافسة يمكن أن يمنحها ميزة وأفضلية اكبر ما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن هذا النوع من الحوافز يساهم هو الأخر في تخفيض تكاليف الإنتاج، وهو ما يجعل من التأثير الصافي للحوافز الجبائية أثر ايجابي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (هارون، 2022، صفحة 25).

11) توفر القوى العاملة وتدني مستوى الأجور:

تسعى الشركات إلى تحقيق كفاءة اكبر في إنتاج منتجات متميزة كثيفة العمل ، ويجب أن تكون الوفرة فقط هي محددا رئيسيا ومهما لها، لذلك يعد توفر عنصر العمل الرخيص من أكثر المحددات أهمية لها . أي أن الكلفة المنخفضة تكون محدد رئيسي ومهم لها .كما ان وفرة القوى العاملة وانخفاض مستوى

الأجور يكون نتيجة طبيعية لهكذا حالة ، إذ تقوم الحكومة المضيفة بتعويض هكذا وفرة من خلال وضع منخفض للأجور أو الضرائب المرتفعة لحالة التامين الاجتماعي (عبد الحليم، 2021، صفحة 18).

12) التضخم:

من المعلوم لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما الارتفاع في معدلات التضخم في الدولة المضيفة تأثر على ربحية السوق بالنسبة لهذه الشركات وقد أوضح كل من fery&schneider في1985 في دراسة في 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بتُ معدلات التضخم العالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة (عبد الله و زين الدين، 2019، صفحة 24).

13) شروط التبادل التجاري:

وهي عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات. إن تحسين شروط التبادل التجاري الذي ينشأ عن الارتفاع النسبي في الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات يؤثر إيجابيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار وبالتالي على الاستثمارات الأجنبية. كما تحسينه يؤثر على الصناعات التصديرية بحيث يزداد مستوى ما يحققه هذا القطاع من أرباح بالإضافة إلى تحسين مدا خيل القطاعات الأخرى المرتبطة به، وبالتالي تحسين الدخل القومي مما يؤثر إيجابا على الاستثمارات الأجنبية.

والتأثير الأخر لشروط التبادل التجاري هو تأثير الحساب الجاري، وبالتالي على السياسات الاقتصادية الحكومية فتحسين هذا الشرط يعني تحسين الميزان التجاري وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أما التدهور في شروط التبادل فإن يؤدي إلى العكس.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1)نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وكذا نقص المعروض من السلع وضعف تنافسية الشركات المحلية أمام الشركات الأجنبية، بمعنى أن توافر بعض جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات (موارد مالية، تكنولوجية مهارات إدارية...الخ)بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر عامل رئيسي ومحفز أساسي وراء اتخاذ قرار الاستثمار في الدول

النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات ويمكن القول أن توجه الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدولة الأم إلى الأسواق غير الكاملة في الدول النامية يمكن أن يحدث في الحالات التالية:

– حالة وجود فروق جوهرية بين منتجات الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع منتجات الشركات الوطنية

في الدول المضيفة؛

–حالة توافر مهارات إدارية، تسويقية وإنتاجية...الخ تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات عن نظيراتها في الدول المضيفة؛

–كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير وبالتالي تحقيق وفرات الحجم؛

التفوق التكنولوجي لمشركات متعددة الجنسيات؛

صعوبة التصدير للدول المضيفة وبالتالي تصبح الاستثمارات المباشرة الحل الأفضل لغزو هذه الأسواق؛

–الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية التي تعرضها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية؛

–الخصائص الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالة عدم كمال السوق في الدول المضيفة، وتتمثل في الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية الخصائص التنظيمية و الإدارية، الخصائص التكاملية في مجالات الأنشطة الوظيفية لمشركات بصفة عامة (زهيرة و سارة، 2017، صفحة 17) .

2) نظرية الحماية:

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن الشركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعملياتية الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثمراها وللوصول إلى أهدافها (عبد الله و زين الدين، 2019، صفحة 26).

3) نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، بالإضافة إلى عدم قدرة الشركات المحلية على الحصول على تلك الميزات، مما يسمح للشركات الأجنبية بالحصول على عوائد أعلى، وقد أوضح ستيفن هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 22).

4) نظرية الموقع :

محور هذه النظرية يرتبط باختيار الدول المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة الأنشطة الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات، بمعنى آخر تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، حيث تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، كما تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة وفيما يلي العوامل الموقعية التي من شأنها التأثير على قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في إحدى الدول المضيفة:

– العوامل التسويقية والسوق مثل :درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق، احتمالات التصدير لدول أخرى...الخ؛

–العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الأولية، انخفاض مستويات الأجور، التسهيلات الإنتاجية...الخ؛

–الإجراءات الحمائية مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص...الخ؛

العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب

الكاملة لمشروعات الاستثمار ...الخ؛

–عوامل أخرى كالموقع الجغرافي ومدى توفر الثروات الطبيعية (زهيرة و سارة، 2017، صفحة 22).

5)نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية:

يعد البروفيسور رايموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية صاحب نظرية دورة حياة السلعة، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة

الاستهلاك، حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وبخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال؛ أي أن هذه السلع تستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج و فتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة,وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن كل سلعة من السلع التي قد تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية، من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه(الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال)، حيث تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي :

-**مرحلة الإنتاج(الظهور)والبيع في السوق المحلي** :عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

-**مرحلة التصدير** :تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية منها، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

-**مرحلة النضج والاستثمار** :تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض

رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أما خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

– **مرحلة الانحدار والتدهور** :في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل :إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة حجمها، ألوانها وأسعرها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل في الوقت ذاته على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية. (زينة و بشرى، 2020، صفحة 16)

6) النظرية الانتقائية لجون دانينغ:

تركز الاهتمام خلال الحقبتين الماضيتين على النظرية الانتقائية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لجون دنينج، كان دنينج قد وضع اللبنة الاولى في نظريته خلال بحثه الذي قدمه خلال ندوة نوبل في ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، كانت نيته هي توفير إطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج من خلال الشركة، ووفقا للنظرية الانتقائية، أن الشركة تقوم بالاستثمار في لخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة او التي تجعل من المفيد القيام الشركة بالاستثمار في دولة دون الأخرى، ووفقا لدنينج أنو اعتمدنا فقط على الاعتبارات الراجعة للملكية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والترخيص سيكونون جميعا قابلين للتطبيق أو في مرتبة واحدة .

تعتمد هذه النظرية على عوامل مجتمعة هي:(الميزة الاحتكارية الخاصة، عوامل التوطن المقارنة، الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية) وحسب هذه النظرية فإن توفر الميزة الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى التدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير والتراخيص، غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه المميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح التَّراخيص للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقتين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما : الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير ومن المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر ومتى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة، أما إذا كان العكس عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي

للمستثمر فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر (عبد الله و زين الدين، 2019، صفحة 12).

7) نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

يعتبر Kojima و T.surumi أهم رواد هذه النظرية, وقد حاولا تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبين تحليل T.surumi ان المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الإستراتيجية، أما الشركات اليابانية فإضافة إلى المسيرين السامين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الإستراتيجية وتحديد الأهداف الطويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعالا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به غرفة التجارة اليابانية،أما (Kojima) فيرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيمة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية للدولة المضيفة من جهة ، والتي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة أخرى. (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 12)

8) نظرية احتكار القلة:

حسب هذه النظرية فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة؛ كون هذه الأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة وتمنع المنافسة الاحتكارية أي شركة تنمو عن طريق المضاربة السعرية، وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، مما يعزز المستوى لربحيتها، ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هو النمو، فتحاول كل شركة أن تنمو بشكل أسرع من بقية الشركات، إذ أن نسبة النمو تحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق؛ أي أن هذه الشركات تسلك سلوكا هجوميا غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج، فتعمل الشركات الكبيرة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج، مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية. وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات كتجاهلها الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية،

وإهمالها لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج، ومن ثم أهملت المنافسة الدولية، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرتبطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة (زينة و بشرى، 2020، صفحة 17).

9) نظرية رأس المال :

تعتمد هذه النظرية على عامل إنتاجي واحد و هو الرأس المال النقدي، و هو القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة .و تنطلق هذه النظرية من فكرة مكافأة الرأس مال الذي تسعى المؤسسة من أجله .و هنا نميز وجود مجموعتين للبحث في كيفية تحقيق أكبر مردودية للرأس المال النقدي.

فالمجموعة الأولى تفسر قيام المؤسسات باستثمار أموالها في بلدها الأصلي و في البلدان الأجنبية مستعملة في ذلك متغيرات كالفائدة المتوقعة، التغيرات الفجائية في الإنتاج.

أما المجموعة الثانية فترجع سبب استثمار المؤسسات في الخارج إلى انتظار مردودية أكبر، و لكن لا يمكن معرفة لماذا تكون هذه المردودية كبيرة كما أنهم لا يفسرون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحد ذاتها، و يفترضون أنها تتأثر بعوامل كنمو السوق أو معدل الربح (فايزة، 2015، صفحة 17).

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود تدفقات معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمدى وجود المناخ والبيئة المناسبة التي توفرها وتتمتع بها الدول المضيفة، غير أنه ثمة عدة عوامل من شأنها أن تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحول دون الاستفادة منه وهو ما يعني وجود عديد النقائص والاختلافات التي يجب تصحيحها وتجنبها مستقبلا حتى يمكن توفير البيئة المناسبة والملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جملة هذه العوائق نجد ذلك التصنيف الذي قامت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والذي قسمت فيه معوقات الاستثمار إلى خمس مجموعات على النحو التالي :

المجموعة الأولى:

وتتكون من العناصر التالية:

-عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛

-البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛

-عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار؛

-عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية؛

-القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار من الخارج؛

-عدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية:

وتشمل العوامل التالية:

- عدم توفر مناخ استثماري ملائم.

-عدم توافر النقد الأجنبي .

-صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.

-صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول .

-عدم توفر الأيدي العاملة المدربة.

-عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح الاستثمار.

-صعوبة تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

-عدم وجود شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة:

وتحتوي على العناصر التالية:

-عدم توفر البنى الهيكلية و عناصر الإنتاج.

-عدم توفر الاستقرار الأمني .

-ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلها .

-ارتفاع معدلات التضخم.

-عدم توفر خرائط استثمارية .

المجموعة الرابعة:

وتتكون من المعوقات التالية:

-غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.

-محدودية السوق المحلية وعدم توافر فرص استثمارية.

-احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاستثمارية.

- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة.

-تفشي الرشاوى والعمولات .

-غياب التكامل الاقتصادي .

-القيود المفروضة على رأس المال.

المجموعة الخامسة:

وتشمل المعوقات التالية:

-عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار.

-عدم وجود أسواق مالية متطورة.

-عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار.

-عدم ثبات السياسة الاستثمارية.

-ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

-عدم كفاية الحوافز للإستثمارات الوافدة . (هارون، 2022، صفحة 60)

المبحث الثالث: دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث تعرض الدوافع و الآثار المترتبة على استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة

المطلب الأول:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر,ونعرض في ما يلي أهم دوافع الطرفين:

1)دوافع الدولة المضيفة : تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسع من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية بما يلي:

*الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

*التقليل من الوردات وذبك من خلال زيادة المنتوج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا. بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها و بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجتها إلى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس إذ تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجاتها داخل البلد بل تصدير منتجاتها.

*تحقق الدول المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها محاولتا منها القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة , ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشائها.

*إنشاء صناعة حديثة ومتطورة , والتوسع في الصناعات الخدماتية كسياحة و والتأمين ؛

*يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخيرة إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تلني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الوردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار.

*الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية حيث تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الاراضي الشاسعة والمياه الجوفية..... الخ.

*إن الطاقات الإنتاجية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا لهذه الطاقة الإنتاجية.

2)دوافع المستثمر الأجنبي:

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط والأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر:

*الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر . كما قد يسع المستثمر الأجنبي من الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة , ومهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية و المحلية.وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيارات الترخيص بهدف رفع الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

*تعظيم الأرباح : حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة و الدولة المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر في الدول المضيفة .

*تجنب العواقب التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق , ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام (قواعد المنشأ). الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي.

*زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر , وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض التكاليف تكاليف الإنتاج الخاصة.

*السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ يؤدي إلى فتح بأسواق جديدة أمامها , وزيادة حجم تجارتها الدولية

وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية (لوهابي، 2015، صفحة 54).

المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وأخرى إيجابية نوضحها فيما يلي:

1)الآثار الإيجابية:

تتمثل الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الآتي :

-زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي عن طريق حساب العلميات الرأسمالية.

-تمكين الدولة المضيفة من السيطرة على أسواق التصدير، وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها

-تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في حل مشاكل التمويل، خلق مناصب الشغل، توفير السمع في السوق الوطنية وغيرها.

-تساهم التدفقات التكنولوجية التي تحصل عليها الدولة المضيفة في تعظيم كفاءة استخدام موارد الدولة، عن طريق البحث والتطوير، والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

-يرفع الاستثمار الأجنبي المباشر من القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات المحلية خاصة في قطاع التصنيع.

بالإضافة إلى ما سبق هناك منافع أخرى يستفيد منها البلد المستورد للرأس المال منها :

-تسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد، حيث يتمكن بلد يعاني من العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو.الحصول على جزء من العوائد التي يدفعها رأس المال الأجنبي كالضرائب على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التأمين ، مما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة.

2)الآثار السلبية:

ومن بين الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي ما يلي :

-هيمنة المستثمر الأجنبي عمى بعض الصناعات في الدول المضيفة.

–المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة، من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية. إن اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا على الثقافة الوطنية، من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.

–يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحمية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل.

–إن منح الإعفاءات الضريبية لمشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل، فالفوائد طويلة الأجل قد تترتب عن قيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحمية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحمية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

بالإضافة إلى ما سبق هناك آثار أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

–تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب بدرجة كبيرة، سواء كانت على شكل قرض أو استثمارات أجنبية مباشرة ، إذ تتميز بسرعة تحركاتها سعيا لتحقيق الربح والفائدة، فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح.

–توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية، السياحية وغيرها.

–الاستثمارات الأجنبية تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لراس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدولة المضيفة، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.

–تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية، مما يشكل تهديدا كبيرا لاقتصاديات الدول المضيفة، فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات فإنها تقوم بغلق فروعها في تلك الدولة.

–حدوث أزمات مالية واقتصادية في البلدان المضيفة في حالة الانسحاب المفاجئ للمستثمرين الأجانب. (وفاء و أسماء، 2020، صفحة 24)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح الاهتمام الذي أبدته مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين والباحثين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا تمويليا هاما تسعى الدول على اختلاف درجة تقدمها لجذبه من جهة، نظرا لآثاره الإيجابية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مواكبة التطور التكنولوجي، تخفيض معدلات البطالة وتأهيل المؤسسات المحلية وغيرها، وتجنب الآثار السلبية المترتبة عنه من جهة أخرى، والتي قد تنعكس سلبا على اقتصاديات الدول المضيفة، والتي يمكن مواجهتها من خلال إتباع سياسات اقتصادية صحيحة تمكنها من الاستفادة منه في تنمية اقتصادياتها المحلية. كما تبين من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تعدد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعني مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمؤسساتية وكذا الإجرائية، والتي يمكنها التأثير في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، فضلا عن مساهمتها في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في تلك الدول، مع الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى.

الفصل الثاني

الإطـــار

المفـــاهيمـي

للصـــادرات

ومحدداتـــهـــا

تمهيد

تلعب الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول الكبرى المتقدمة والنامية على حد سواء لما لها من وظيفة مزدوجة تتمثل الأولى في توفير العملة الأجنبية اللازمة لتمويل المشاريع والبرامج التنموية في الدول وتغطية ما تحتاجه من واردات واحتياجات من سلع وخدمات من اجل تحقيق ورفع مستوى المعيشة بزيادة الاستهلاك الناجم عن زيادة الاستثمار وكذا التخفيض من البطالة.والوظيفة الثانية كونها السبيل الأمثل الذي بمكن من خلاله تصريف فائض الإنتاج المحلي للدولة مما يعمل على اتساع السوق بفتح اسواق جديدة والقضاء على الحدود السياسية .من اجل الوصول الى تحقيق نمو اقتصادي ومن هنا جعل دورها هدا موضع للعديد من الدراسات التي تسعى الى تحديد نوعية العلاقة بينها والنمو الاقتصادي وتنويع الصادرات وكذا

زيادة الدخل القومي والفردي .فقمت بتقسيم هدا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : الصادرات وأنواعها واستراتيجياتها.

المبحث الثاني : المحددات الأساسية لحركة الصادرات.

المبحث الأول:الصادرات أنواعها وإستراتجيتها

نعرض أنواع الصادرات و استراتجياتها و كذا المعايير و أساليب التصدير و ترقية الصادرات.

المطلب الأول:ماهية الصادرات–معايير وأساليب

إن الحديث عن التجارة الدولية يؤدي إلى طرفين أساسيين في العملية هما الصادرات والواردات، فكلما كان هناك مصدر قابله مستورد والعكس فهما وجهين لعملة واحدة، ومن جهة أخرى تفسر هاته العملية انتقال القيمة بين الحدود سواء في شكل بضاعة(منظورة وغير منظورة) وما يقابلها من مدفوعات مالية، لذلك فإن يجب الأخذ بعين الإعتبار عند الحديث عن تنمية التصدير أو تشجيعه مجموعة من النقاط المشتركة مع الطرف الأخر من أجل تجسيد منطق إقتصادي دائم لعملية التصدير.

الفرع الأول:تعريف التصدير

هو السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد ما وبيعها لمشترين في بلد آخر، وتشكل إلى جانب الواردات ما يدعى بالتجارة الدولية.

1–هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد مع الخارج، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد. (بوديسة، العبسي، و لبزة، 2020، صفحة 27)

2–هي مجموعة من السلع والخدمات التي يبيعها اقتصاد محلي لبلدان أجنبية، فإذا باعت جنوب إفريقيا الماس إلى هولندا يعتبر تصديرا لسلعة، أما إذا قامت شركة شحن يونانية بنقل هذه السلعة فتعتبر الدولة التي تدفع تكلفة هذه الخدمة مستوردا واليونان مصدرا، وبالمثل عندما توفر شركة بريطانية تغطية تأمينية لمصدر الماس في جنوب إفريقيا، ستصنف بريطانيا تكلفة التأمين على أنها تصدير للخدمات إلى جنوب إفريقيا، ومن الأمثلة الأخرى على الخدمات المصدرة أو المستوردة الهندسية منها والإستشارات والخدمات الطبية(piros&pinto, 2013, p. 405) .

3–مدى قدرة الإقتصاد على تحقيق تدفقات سلعية ومالية ومعلوماتية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق أخرى، بهدف تحقيق أرباح وقيم مضافة وزيادة التوظيف واكتساب التكنولوجيا (النجار، 2008، صفحة 15).

عموما يقصد به:

-تسويق المنتجات خارج حدود الدولة;

-ما يقابل الطلب الأجنبي على السلع المحلية بعد تحقيق الفائض في الإنتاج;

-النشاط الذي من خلاله يتم تداول السلع من دولة أخرى;

-تجارة تحكمها شروط ومعايير وتشريعات محلية دولية معا;

-منفذ رئيسي للعملات الأجنبية.

ومن هنا يمكن إستنتاج تعريف شامل للصادرات على أنها:

كل عملية يؤديها كيان قانوني يخضع لمجموعة من التشريعات الداخلية والدولية، تسمح بتدفق منتجات محلية إلى الخارج مقابل عوائد، كما يمكن أن تكون المنتجات الأجنبية المستوردة نهائيا محل هذه العملية عند إعادة تصديرها على حالها أو بتعديل، تنشأ على إثرها علاقات مالية، بشرية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية وغيرها، وبالتالي فهو حلقة ربط إقتصادية بين المجتمعات المحلية والأجنبية.

الفرع الثاني:معايير تقسيم الصادرات

تنقسم المنتجات من المعايير التي تبين أن تجارية وقابلة للتحويل إلى الخارج نتناول فيما يلي:

أولا: معايير تصنيف الصادرات:

لتصنيف العمليات التصديرية تأخذ مجموعة من المعايير التالية:

1-معيار المجموعات السلعية: يشير إلى طبيعة السلع المخصصة للتصدير(استهلاكية، رأسمالية، خدمية..).

2-معيار طريقة التصدير: يدل على سبل التصدير المنتهجة كالتصدير المباشر أو غير مباشر;

3-معيار الدول المصدرة: يصنف التصدير حسب درجة تقدم الدولة ومكانتها الدولية (متقدمة، نامية، متأخرة عن النمو) (مدوري، 2012، صفحة 92)

4-معيار الصادرات المؤقتة أو الدائمة: الدائمة هي تلك التي تخرج بصفة نهائية خارج الاقتصاد، أما المؤقتة فيعاد استيرادها.

5-معيار المادية: فينقسم إلى قسمين: صادرات ملموسة وتدعى (المنظورة) تتمثل في البضائع التي يمكن معاينتها جمركيا، وصادرات غير ملموسة (غير منظورة) التي تنطوي تحتها مجمل الخدمات كالنقل والتأمين والتحويلات والاستشارات.

6-معيار أسلوب السداد، هو الذي يمكن أن يأخذ عدة أشكال كالتسديد الفوري أو البعدي أو القبلي، أي عن طريق دفعات وغيرها من طرق التسديد (النجار، 2008، الصفحات 102-103).

ثانيا:تجارية المنتجات المصدرة:

تكون المنتجات قابلة للتصدير إذا كانت تجارية أي يمكن الاتجار فيها ومبادلتها في السوق الدولية بغض النضر عما إذا كانت تصدر فعلا في الوقت الحاضر، يشترط في ذبك:

1-أن يكون سعرها المحلي زائد تكلفة نقلها إلى الخارج أقل من سعرها الدولي;

2-أن تسمح طبيعة السلع بنقل عبر الحدود الدولية دون حدوث تغير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة.

3-أن تكون السلع تتوفر على الشروط القانونية والتقنية المعمول بها دوليا.

الفرع الثالث:أساليب التصدير

باختلاف مسؤولية الشركة تختلف قنوات التصدير حيث تتخذ العديد من الأشكال، تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أولا:التصدير غير المباشر:

يعرف على أنه النشاط الذي تقوم المؤسسة من خلاله ببيع منتجاتها إلى طرف في السوق المحلية ويقوم هذا الأخير بعملية تحويل تجارية لتلك المنتجات إلى الأسواق الخارجية سواء على حالته الأصلية أو بتعديل محدد (ياسين، 2022، صفحة 38) كما يمكن أن يكون هذا الطرف المحلي مستوردا أجنبيا يقوم بعملية الشراء على حسابه الخاص أو عن طريق وسيلة أخرى ثم يقوم بتحويل تلك المنتجات إلى بلده.

وتأخذ أصاليب التصدير الغير المباشر مجالا واسعا في عمليات التصدير لتنوعها، حيث توجد العديد من الطرق نذكر أبرزها:

1-مندوب البيع أو الشراء: وهو تاجر يعمل تحت إسمه الخاص وتحت إسم تجاري لحساب موكل ما. يكون لوكيل البيع موكلا وطنيا بينما وكيل الشراء يعمل لحساب موكل أجنبي. ويكلف المندوب باستكشاف الأسواق وبيع (أو شراء) وجميع الأعمال المرافقة;

2-منح التراخيص (الإمتيازات): وهي منح الشركة حق الإستغلال لشخص ما (طبيعي أو معنوي)، ضمن حدود زمانية ومكانية معينة وشروط فنية وتقنية محددة تدرج في عقد إتفاق بين الطرفين (العمر، 2007، صفحة 138)

3-التصدير المحمول (على الظهر) Piggyback : ينشأ عند تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الخبرة في التصدير (الفارس) مع شركة أكبر تعمل بالفعل في بعض الأسواق الخارجية (الناقل)، مما يتيح لها الإستفادة من الخبرة ومرافق التصدير القائمة والتوزيع الأجنبي، وهذا مقابل دفع عمولة أو عن طريق العمل كوكيل أو كموزع حيث يشتري تلك المنتجات بشكل مباشر ثم يقوم بتصديرها، وفي بعض الأحيان يضع علامته التجارية الخاصة ويقوم بتسويقها تحت عقد متفق عليه(Hollensen, 2020, p. 337)

4-المستورد الموزع: هو تاجر مستقل يقوم بالشراء والبيع لمنتجات المصدر تحت إسمه الخاص (علامة أو إسم)، ويتصرف المستورد الموزع بأسلوب مشابه لسلوك صاحب الإمتياز (الممنوح)، لكن يختلف عن هذا الأخير لأنه نادرا ما يكون ممثلا خاصا لشركة واحدة، ولا يوجد في أغلب الحالات عقد رسمي مع المورد;

5-شركات التجارة الخارجية: وهي شركات متخصصة في العمليات التجارية الدولية وتمتلك الإمكانيات اللازمة للتصدير المتمثلة في دراسة الأسواق، التفاوض، الإمداد، التمويل وتغطية المخاطر...وتتخذ عدة أشكال في عمليات تصدير أو إستراد لمواد لا تقوم بإنتاجها.

6-الإستثمار الأجنبي المباشر: في هذا النوع تقوم الشركة بتصدير منتجاتها الأولية أو نصف مصنعة تحت غطاء تدويل الإنتاج، تكون الشركة الأم هي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتحمل المخاطر المختلفة، كما يمكن القيام بذلك عن طريق منح تراخيص أو شراكة مع طرف أجنبي هنا وتكون الصورة أكثر وضوحا في حالة الإستثمارات الأجنبية الأفقية على سبيل المثال مشاريع تركيب السيارات.

ثانيا:التصدير المباشر:

يحدث التصدير المباشر عندما يبيع المنتج أو التاجر (المصدر) مباشرة إلى المستورد أو المشتري الموجود في منطقة السوق الأجنبية، حيث سيتم التعامل مباشرة مع تدفق المعاملات الفعلية بين الدول من قبل منظمة تابعة للشركة المنتجة أو قسم التسويق أو عميل أجنبي (الخضر، 2007، صفحة 53)، واهم ما يميز التصدير المباشر عن التصدير غير مباشر هو وجود علاقة مباشرة بين صاحب المنتج والمستفيد منه في البلد الاجنبي دون وساطة، ويتم التصدير المباشر عبر القنوات التالية (موسي، 2018، صفحة 46) :

1-قسم التصدير المحلي: هنا تنشأ المؤسسة في بلدها الأصلي قسما خاصا لعمليات التصدير وتنحصر مهام هذا القسم في أداء كافة الانشطة المتعلقة بالتصدير والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات.

2-فرع الشركة الدولية: ما يسمى بالشركة التابعة حيث تسمح بتحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية ويتيح التعامل بجميع السياسات التسويقية الخاصة.

3-ممثلي مبيعات التصدير المتجولين: هم عبارة عن أشخاص من الشركة ملحقين بدولة أجنبية حيث أن لهم دراية جيدة بالسوق وبنظام وسياسة ومنتجات المؤسسة;

4-الوكلاء والموزعين الأجانب: يقومون ببيع منتجات المؤسسة نيابة عنها، وهنا نميز بين فئتين من الوكلاء:

-وكلاء تحت إسم موكلهم ويؤدون ما يطلبه منهم مقابل عمولة.

-وكلاء مستوردون يتصرفون لحسابهم الخاص.

يتم إستخدام المصطلحين "الموزع والوكيل" بشكل مترادف، بيد أن هناك إختلافات واضحة بينهما (Hollensen, 2011, p. 341) :

-الموزع يأخذ ملكية البضائع ويمول مخزونه ويتحمل مخاطر عملياته، في حين أن الوكيل لا يفعل ذلك;

-من جهة أخرى يتم الدفع للموزعين وفقا للفرق بين أسعار البيع والشراء وليس بالعمولة (الوكلاء);

-غالبا ما يتم تعيين الموزعين عندما تكون خدمة ما بعد البيع مطلوبة، لأنهم أكثر قدرة من الوكلاء لامتلاك الموارد اللازمة للعملية.

ثالثا:التصدير المشترك أو المنظم:

عبارة عن تضامن عدد من مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك معا، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالإشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشتطتها التصديرية، ويمكن ان يظهر هذا الأسلوب باشكال متعددة (مثل الأتحاد التصديري، التصدير المحمول، تجمع إكتشاف الأسواق...)، وتترجم أهدافا محددة تبدأ من الحصول على المعلومات عن الأسواق إلى بيع المنتجات في إطار شركة تجارية (العمر، 2007، صفحة 141) وبالتالي فإن التصدير المشترك يترجم بأنواع من التصدير السابقة في نموذج مشترك، وتظهر على أنها تصدير مباشر أو غير مباشر في آن واحد.

المطلب الثاني:إستراتجيات ترقية الصادرات

يعتبر التصدير ركيزة أساسية للاقتصاد وحلقة لا يمكن الإستغناء عنها في تنمية الدخل الوطني، لذلك نجد الدول تخطط له وتضع تصورات مختلفة تتجسد في إستراتجيات محددة حسب العوامل والمؤهلات التي تتوفر عليها، فهناك من الدول التي تقوم على إستراتجية تعمل على تخفيض الواردات من أجل توفير العملة الصعبة وتشجيع الإستثمارات المحلية على الإنتاج والتطوير من خلال تخفيض المنافسة الخارجية في السوق المحلي، وهناك من الدول من تقوم باستراتجية تعتمد على إقامة وتشجيع صناعات تستهدف بشكل

أساسي الأسواق الخارجية من خلال إستغلال الموارد النسبية المتوفرة بالإضافة إقامة نظام دعم لتلك الصناعات لزيادة تنافسية المنتجات المحلية.

❖ **مفهوم إستراتجية تطوير الذات**

يحدد كروجر Krouger 1981 مفهوم إستراتجية تنمية الصادرات على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون إقتصار على سلعة واحدة;

فيما ذهب تعريف بلاصا balassa 1985 وباغواتي bhagwati إلى القول بأنها تلك الإستراتجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات (دحو، 2016، صفحة 33).

ومنه فإن إستراتجية ترقية الصادرات هي مجموع الأعمال التي تقوم بها الدولة من إجراءات مختلفة وتوفير الوسائل اللازمة بهدف رفع تنافسية المنتجات المحلية أمام المنتجات الخارجية، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على كمية وقيمة الصادرات وكذا تخفيض فاتورة الإستراد.

❖ **أنواع إستراتجيات ترقية الصادرات**

إستراتجية إحلال الواردات:

يقصد بها إنتاج سلع صناعية تحل محل المستوردات أو تلك السلع الممكن إستيرادها مالم يقم الإقتصاد المحلي بإنتاجها، وتعتمد هذه الإستراتجية على مبدأ الحماية من خلال فرض القيود التجارية الكمية والنوعية والرسوم الجمروكية (موسي، 2018، صفحة 75)، ومختلف أدوات السياسة التجارية الممكنة للوصول إلى نظام يحمي ويدعم الصناعات المحلية التي تعمل على إنتاج وتوفير تلك السلع المستهدفة التي كانت محل الإستراد.

وتمر هذه الإستراتجية بثلاثة مراحل هي (زوزي، 2010، صفحة 168)

1-إنتاج المواد الإستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي);

2-إنتاج مواد إستهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومنزلية، ...إلخ) نتيجة للإختلافات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات;

3-إنتاج المواد الوسيطية أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

لتحقيق ذلك يجب التقيد بمجموعة من المبادئ التي تعد ركائز أساسية في نجاح هذه الإستراتجية على الرغم من بساطتها (الكواز، أحمد، دون تاريخ نشر، الصفحات 3-4):

-في ظل إنهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التوجه إلى التصنيع;

-في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا لابد من البدء بالصناعات الإستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة;

-قيم الواردات من سلع معينة لا سيما السلع الإستهلاكية تمثل ضمان للطلب;

-فرض تعريفة جمركية عالية لجعل المستوردات مرتفعة الثمن، بالإضافة إلى الحصص وإجراءات مماثلة;

تعتبر إستراتجية إحلال الواردات من بين الإستراتجيات المعتمدة عبر العالم الثالث والدول النامية خاصة، حيث تقوم بوضع العديد من القيود الحمائية التي تساهم في رفع سعر الواردات أو منعها في العديد من الاحيان، وهذا لا يعني الإنعزال عن العالم بل هو تخطيط متوافق للمعاملات التجارية بين الحرية والتقييد، وبالمقابل تقوم بتشجيع الإنتاج المحلي بمختلف طرق الدعم الممكنة لتعويض تلك المستوردات.

وعلى الرغم من ذلك فإن هاته الإستراتجية تلقى العديد من العقبات منها (موسي، 2018، صفحة 77):

- القدرة المحدودة للسوق المحلية وإعتماد نمط المنتجات الإستهلاكية;

-التوسع في الصناعات الإستهلاكية دون الصناعات الوسيطية والمنتجات الرأسمالية;

-ضيق السوق المحلي بسبب إنعدام الكفاءة الإقتصادية والفنية للموارد;

-عدم توفر التمويل اللازم والتكنولوجيا المتطورة أدى إلى إقتصار الصناعات على منتوجات المواد الخامة الأولية والزراعية في حين تكون الواردات من السلع المصنعة ذات تكلفة كبيرة.

-ضعف قنوات التسويق والترويج في الأسواق الخارجية يحد الإنتقال من تحقيق الإكتفاء الذاتي في التصدير.

إستراتجية تنمية الصادرات:

يتم التفريق بين مفهومي تنمية الصادرات وتنشيط الصادرات (وصاف، 2004، صفحة 41)

فالأول يتعلق بإستراتجية تنمية الصادرات في الأجل الطويل وهو ما يتناسب مع ظروف الدول النامية، إذ يعتمد على مجموعة من السياسات بهدف إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإنتاج المحلي بما يتوافق في جودته ونوعيته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والأجنبي من أجل رفع الأداء الاقتصادي للبلد.

أما الثاني يعنى بالأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة من خلال إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية التي يمكن من خلالها اختيار الاسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج، بما يمكن إستغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع الدول الصناعية

المتقدمة التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة ومتطورة، وتهدف أيضا هذه الإستراتجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها حيث برز إتجاهين (زوزي، 2010، صفحة 169)

-أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطية قبل تصديرها كما حدث في البلدان المنتجة للنفط (صناعات بتروكيماوية);

-أقطار أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد إستهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على إستعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (مثل صناعة المطاط والنسيج لدول جنوب شرق آسيا).

وتتركز استراتيجية تنمية الصادرات على ما يلي (سعيد، 2017، الصفحات 44-46)

-خلق إطار مؤسسي يهتم بخدمة وتسهيل عملية التصدير يعمل على إيجاد حلول لمختلف العراقيل التي تتعرض لها (مصل التمويل، الترويج، توفير المعلومات);

-إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية والحفاظ على سمعة المنتوج الوطني وجودته;

-إيجاد سياسة تمويلية وإئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة للعملية وهذا كتحفيز لها لزيادة النمو من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الإستثمارات.

-إنشاء نظاما لتأمين الصادرات وتعويض الخسائر المحتمل تحققها جراء عمليات التصدير وتقلبات الصرف;

-إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية بهدف جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة;

-تشجيع الإستراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير من خلال تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطية التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير وكذا مختلف العمليات التي تساهم في تخفيض تلك التكاليف.

-إصلاح القطاع المصرفي واستعمال الأدوات النقدية بغرض تحفيز الصادرات وتوفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، وتوفير الخدمات البنكية المتكاملة المرافقة لعملية التصدير كما وكيفيا مع مراعاة توزيعها الجغرافي الملائم.

إستراتجية الدمج بين الإستراتجيات:

إن الإعتماد على إستراتجية إحلال الواردات جعل العديد من الاقتصاديات في خطر الوقوع و الانغلاق المرحلي على العالم الخارجي مما سيؤدي إلى التبعية التكنولوجية في الإنتاج ومشكلة استيراد السلع

الرأسمالية لتموين حاجيات الإقتصاد للوصول إلى القدرة على تطبيق إستراتجية إحلال الواردات، ومن جهة أخرى فإن استراتجية تنمية الصادرات تتطلب مجموعة من الشروط التي لا تتوفر في العديد من البلدان النامية نذكر منها: (وصاف، 2004، صفحة 49)

-الإستقرار السياسي والاقتصادي.

-حوافز مختلفة للمصدرين;

-سياسة الخوصصة ودعم القطاع الخاص وإيجاد نظام خدمات قوي وفعال;

-وضع سياسة متكاملة للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الزراعية والسياحية والخدمية;

-قيام قطاع صناعي على مستوى تكنولوجي مقبول دوليا والعمل على تحسينه;

-توفير مناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية والإتجاه إلى خلق أسواق داخلية وخارجية.

لذلك فإنه على الدول تطبيق الإستراتجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى.

لكن هذا الإجراء يطرح مشكلة حسب بعض الاقتصاديين الذين يرون بأن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، ومن جهة أخرى فإن تلكم الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، ومنه يصبح التسيير والحوكمة والرشادة الإقتصادية عاملا حاسما في إنشاء الإستراتجية وتنفيذها، بالإضافة إلى ضرورة التمييز بين كل قطاع بما يتناسب والمقدرات المتوفرة.

المبحث الثاني:المحددات الأساسية لحركة الصادرات

في هذا المبحث نعرض محددات التصدير و العوامل المؤثرة على حركة الصادرات اضافة الى ذلك اثر الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول:محددات التصدير

تحتوي عملية التصدير على مجموعة من المحددات تنشأ منذ العملية الإنتاجية وصولا إلى الأسواق الخارجية تنقسم إلى محددات داخلية وخارجية كما يلي:

الفرع الأول:المحددات الداخلية:

تضم المحددات الداخلية مجموعة من العوامل هي:

أولا: بيئة الإقتصاد الكلي:

يعكس سعر الصرف الحقيقي الحركة النسبية للأسعار في الداخل والخارج، ويؤدي دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات، كما أن تخفيض أسعار الصرف الاسمي يساهم في القدرة التنافسية الخارجية، أما المبالغة في قيمته نتيجة أسعار الصرف الثابت كحل للضغوط التضخيمية سوف يؤدي دورا سلبيا على أداء الصادرات; ومن جهة أخرى تلعب أسعار الفائدة الحقيقية تأثيرا على تحرك الأسعار النسبية، حيث تؤدي المعدلات المرتفعة إلى زيادة تكاليف المنتجين وبالتالي التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات (Unctad, 2005, p. 60).

أما عن الإدخار فهو يتجه عامة في البلدان النامية إلى تكوين نسبة المدخرات المستخدمة في عوامل غير منتجة، مثل شراء المجوهرات والممتلكات وما إلى ذلك أو بعبارة أخرى الاكتناز، لذلك ينتج لنا تراجع في الاستهلاك المحلي وبالتالي زيادة حجم السلع المتاحة للتصدير، أي أن الإدخار ذو علاقة عكسية مع الصادرات(Muhammad&Eatzaz, 2006, p. 1269)

ثانيا : الهيكل الاقتصادي دول الإنتاج:

هو التنوع القطاعي للإنتاج، حيث تتركز صادرات الدول النامية في المنتجات الأولية التي تتمثل في المواد الزراعية التجارية كالبن والسكر والمواد المنجمية الخامة كالبترول والمعادن...والمواد المنجمية الخامة كالبترول والمعادن...إلخ، والتي تتميز بعدم إستقرار أسواقها الخارجية بالإضافة إلى تطبيق أساليب فنية تقليدية في الإنتاج، غالبا ما تكون وجهة تصديرها إلى الدول الصناعية والمتقدمة، وبذلك تكون متمركزة هيكليا وجغرافيا مما يجعلها غير قادرة على تجنب التقلبات السعرية والأزمات الدولية.

ثالثا : البيئة التحتية للنقل:

تحدد البنية التحتية المادية للنقل حجم ونمو القدرة التوريدية للبلد والتي تتروح بين الطرق والموانئ إلى الطاقة والإتصالات; حيث تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن تطوير قطاع التصدير يستدعي بنية تحتية للنقل الداخلي لتسهيل التدفقات التجارية، لذلك لا بد على البلدان النامية خاصة الإفريقية منها زيادة الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية لتذليل العوائق الجغرافية(Unctad, 2005, p. 60) وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تؤدي إلى تسهيل نموها، مما يعود بشكل إيجابي على مناخ الاستثمار (Muhammad&Eatzaz, 2006, p. 1268).

رابعا:حجم الطلب المحلي:

لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج، لا بد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ولابد أن يكون إنتاجه منها على الأقل في مراحله الأولى موجها لهذا الطلب، وقد أشار ليندر إلى أن وجود الطلب المحلي (سواء لأغراض الإستهلاك أو الإستثمار) يعتبر شرطا ضروريا لتكون تلك المنتجات من الصادرات المحتملة وذلك عند الأثمان السائدة دوليا ما اصطلح عليه بالطلب الممثل (Demand Representative) (كافي، 2016، صفحة 67) ، والذي يسمح للشركات المحلية باكتساب ميزة نسبية تمنح لها القدرة على تمديد السوق المحلية إلى الاسواق الأجنبية، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض البلدان التي تقوم بإنتاج وتصدير منتجات غير مستهلكة محليا أو أنها مستهلكة بكميات قليلة، وينتشر هذا النوع عند الإستثمارات الاجنبية التي تستهدف تخفيض تكاليف المنتجات الوسيطية من خلال الموارد المتوفرة في تلك البلدان (مادية وبشرية).

خامسا:الكثافة السكانية:

تظهر كثافة النمو السكاني كعامل سلبي على نمو صادرات الدول النامية خاصة في الإنتاج الزراعي، لأن الزيادة السكانية تؤدي إلى الإمتصاص المتزايد للموارد المحلية، مما يحول دون تحقيق فوائض موجهة للتصدير.

سادسا:القوى العاملة:

العاملة الماهرة هي مصدر القدرة التنافسية وإنخفاض تكلفة الإنتاج، وهذه الميزة ترتكز في البلدان المتقدمة، في نفس الوقت بوجد لدى العديد من البلدان النامية قوة عاملة غير ماهرة ترفع من القدرة التنافسية لمنتجات كثيفة العمل في قطاع القوى التصدير، ومن ثم يمكن أن يكون لدينا تاثير إيجابي أو سلبي للقوى العاملة على الصادرات(Muhammad&Eatzaz, 2006, p. 1269) .

سابعا:الإستثمار الأجنبي المباشر:

تشير العديد من النتائج الاجنبية على ان تكوين راس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على أداء الصادرات ويساهم بقوة في تحويل هيكلها; حيث يساعد على زيادة المحتوى التكنولوجي وقدرة العرض التصديري، بالإضافة إلى التطور الهيكلي للقطاعات المختلفة (Unctad, 2005, p. 61)، كما يعتبر من بين الاستراتجيات التي تتخذها العديد من البلدان النامية في تنمية الصادرات، مع ذلك يجب تحديد نوعية الاستثمار فيما إذ كان عموديا أو افقيا للفصل في فاعليته في تطوير آداء الصادرات.

ثامنا:اللوائح الحكومية في البلد الام:

تؤثر اللوائح المختلفة في البلد الأصلي على أسعار التصدير، على سبيل المثل عملت الحكومة الامريكية للحد من تأثير قوانين مكافحة الإحتكار على المنافسة في الخارج عزز القدرة التنافسية السعرية للشركات الامريكية .

تاسعا:العوامل المؤسساتية:

يأتي هذا الإطار كمكون أساسي للقدرة التنافسية، حيث أن حوكمة المؤسسات تضمن حماية أفضل لحوق الملكية، وهو أمر أكثر ضرورة عندما يكون الإنتاج ذو كثافة في رأس المال، كما ان دورها مرتبط إرتباطا وثيقا بمكونات الاقتصاد الكلي لذلك فإنها تعكس الغدارة والتنظيم الكفء، ويظهر ذلك اكثر في البلدان الصناعية من خلال الأداء العالي وكفاءة قرارات المؤسسات الحكومية التي غالبا ما أثبتت على أنها مكون سعري مهم(Unctad, 2005, p. 61) .

الفرع الثاني:المحددات الخارجية:

تتضمن المحددات الخارجية ما يلي:

أولا:موقع وبيئة السوق الخارجية:

غالبا ما تتطلب الظروف المناخية تعديل المنتج ليتلائم مع الأسواق المختلفة فينعكس هذا على سعر تصدير المنتج، وكمثال على ذلك فإن السلع التي تتدهور في ظروف الرطوبة العالية تتطلب تغليفا خاصا وأكثر تكلفة، وتتطلب البضائع التي سيتم تصديرها إلى البلدان في المناطق الإستوائية سعة تبرد إضافية.

ثانيا:الطلب الخارجي:

يتأثر الطلب الخارجي بعناصر مختلفة(Fugazza, 2004, pp. 41-42)

1-الإرتباط الجغرافي حيث أن البلدان التي تقع في منطقة سريعة لنمو سوف تستفيد أكثر من نضيرتها الواقعة خارجة المنطقة;

2-المنافسة والسياسة التجارية(عنصر الوصول إلى السوق/الدخل)، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرا مماثلا للإرتباط الجغرافي;

3-إرتباط شروط التصدير إرتباطا وثيقا بالنوع ومتغيرات السياسة الإقتصادية وحجم البلد(السوق الأجنبي);

4-التنوع الداخلي للهيكل السلعي للبلد يمكن أن يكون لها تأثير على القدرة التصديرية.

5-درجة التقدم التكنولوجي وتوافق السلع مع متطلبات السوق الخارجية يؤثر على حجم الطلب.

ثالثا : السياسات الإقتصادية الخارجية:

مثل أسعار الصرف، مراقبة الأسعار، التعريفات الجمروكية على أسعار التصدير حيث يؤدي إنخفاض سعر الصرف(انخفاض قيمة العملة) إلى تحسين القدرة التنافسية للأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وحصص السوق .

رابعا:الشركات المتعددة الجنسيات:

إلى جانب المحددات السابقة فإن الحجم والتكنولوجيا والملكية الأجنبية وهيكل السوق تعد محددات مهمة لسلوك التصدير، هذا ما تتوفر عليه الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بمزايا عديدة غير متاحة للشركات المحلية، لذلك يعتبر وجودها عاملا مفصليا في نمو الصادرات وذلك وفق آليتين هما:

1-تمكن الإنتاج بشكل أكثر كفاءة بسبب الوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الفائقة والمعرفة الإدارية;

2-تمتلك الشركات متعددة الجنسيات شبكات تسويق (دولية) متطورة تسهل عمليات التصدير، بالإضافة إلى التبادلات التجارية بين فروعها الدولية.

خامسا:التعاون الاقتصادي الإقليمي والتكامل:

توجهت العديد من بلدان العالم إلى إقامة ترتيبات بينها وبين دول مجاورة سعيا منها للتقليل من الحواجز التجارية وحل المشاكل البينية، تندرج تحت مسميات مختلفة مثل التعاون، الإتحاد، التكامل، منطقة التجارة الحرة...إلخ، كما يمكن أيضا إيجاد هذه التجمعات بين دول غير متجاورة بين القارات، وبذلك تنشأ أسواق بينية تؤدي دورا فعالا في زيادة التدفقات التجارية وتعزيز أداء الصادرات، ما يجسد الانفتاح التجاري بصورة واضحة، ومن جهة أخرى يمكن ان يعتبر نوعا من الحمائية الواسعة بين تلك الدول إذ أنها تفرض شروط بينية تمنح الأفضلية (مبدأ الأفضلية) في المعاملات، ومن بين هذه التكتلات نجد (NAFTA،ASEN ، EU، WTO ...).

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على حركة الصادرات

تعمل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والغير اقتصادية على تغيير أوضاع التجارة الخارجية بشكل عام، ما يدفع بالحكومات إلى إستعمالها ضمن استراتجيات معينة لصالح تنمية صادراتها.

الفرع الأول:أثر التغيير في سعر الصرف:

يعد تحديد سعر الصرف لأغراض التجارة الخارجية عامة جزءا جديدا نسبيا من الإقتصاد الدولي الحديث، حيث يتم(Unctad, 2005, p. 67) تحديد أسعارها من خلال الإجراءات الحكومية بدلا من تحديدها في السوق، فقد كانت قيم العملات الرئيسية في العالم ثابتة بالقيمة الذهبية قبل الحرب العالمية الأولى، أما بعد

الحرب العالمية الثانية تم تحديد قيم معظم العملات من حيث الدولار الأمريكي، فأصبح تحديد أسعار الصرف بالغ الأهمية في ضل تقلب سعر صرف العملات الأكثر أهمية في العالم دقيقة تلو الأخرى ، ومع إرتباط أسعار الصادرات بقيمة سعر صرف العملة الوطنية، إذ أنها القناة الأساسية التي تعرف القيم المتداولة عبر الحدود، فإنها أداة فعالة تلجأ إليها العديد من الدول للتأثير في حركة وإتجاه التجارة الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، إذ أن تغييرها يعني تغيرا في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، مما يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات، ويعتمد مداه على:

-مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة;

-رد فعل الدول الأخرى لاتخاذ مثل هذا الإجراء (الحصري، 2010، صفحة 132).

وبما ان قوة الطلب والعرض يتحدد بقوة العملة فإنه كلما كانت العملة الوطنية منخفضة عن العملات الأخرى سوف تمنح قوة شرائية نسبيا للأجانب، مايمنح تنافسية أكبر للمنتجات المحلية.

الفرع الثاني:أثر التضخم على الصادرات:

يعرف التضخم على أنه النسبة المئوية للتغيير في مؤشر الأسعار ، أو إرتفاع عام في مستوى الأسعار ويكون:

-شاملا عندما يمس جميع السلع أو بعض منها في الإقتصاد.

-متقطعا عندما يكون هناك عارض بسبب خلل في الأسعار .

يقاس بالعديد من الطرق منها: الرقم القياسي الضمني PGDP ، معامل الإستقرار النقدي، معيار فائض الطلب، مؤشر أسعار المستهلك CPI وهو الأكثر إستعمالا.

يعود مصدر التضخم إلى الزيادة الغير متناسبة للمعروض النقدي مع الإنتاج(منظور نقدي)، أو زيادة الطلب على السلع والخدمات الغير متكافئة مع العرض، أو تراجع هذا الأخير مقابل الطلب(آلية الطلب والعرض)، كما تشمل القوى الإقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم ما يلي:

-زيادة تكاليف وحدة العمل، أو ضغوط من إرتفاع أسعار الإستراد (تضخم النفقات) ;

-تقلب سعر الصرف وأسعار الفائدة المرتفعة;

-تأثير الضرائب غير المباشرة مثل التعريفة، ورسوم الإنتاج، وضريبة القيمة المضافة;

-زيادة غير معتدلة في الناتج المحلي الإجمالي;

يؤدي التضخم تأثيرا سلبيا على الإحتياطي من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة، ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبيا من الأسعار في الدول الأخرى،

وتصبح صادرات الجولة أغلى نسبيا من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها، فتنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية(في حالات معينة)، ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى ما يشجع على زيادة الإستيراد وإستنزاف قدر كبير من العملة المحلية (مندور، زكي، و ناصف، 2004، صفحة 316)، وبالتالي فإنه يؤدي دورا نقديا موازيا لسعر الصرف حيث يعمل بعلاقة عكسية مع الصادرات.

من ناحية أخرى فإن كان هيكل الإنتاج قد يؤثر أيضا على عملية نقل عبء التكاليف للخارج، عندما تتضخم تكاليف الإنتاج الصناعي عن طريق الأجور وإرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والوسيطية والإستثمارية مع إستقرارها في السوق العالمية، فإن الصادرات تفقد ميزتها التنافسية ويؤدي ذلك إلى تراجعها (نوة، 2016، صفحة 118) .

أما إذا كان إقتصاد البلد يعتمد في هيكله بشكل كبير على التجارة الخارجية فإن نتائج فقدان القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية من خلال التضخم ستكون ذات تأثير قوي عليه، هذا في ضل ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الصادرات، وإفتراض أن حجمها غير كبير لدرجة التأثير على الأسعار العالمية ونقل العبء إلى الأسواق الخارجية، لذلك تتجه الدول إلى السياسات النقدية والمالية وحتى التجارية لإعادة ضبط معدل التضخم وحماية إقتصادها من الآثار السلبية.

الفرع الثالث:أثر الإعانات على الصادرات:

يأخذ دعم الصادرات عدة أشكال منها المساعدات المالية المباشرة، ودعم أسعار الفائدة، دفع بعض التكاليف(مثل أبحاث السوق، معايير القياسة وما إلى ذلك)، حيث أن هذه المساعدات تثير نقاشا بين مختلف الاقتصاديين حول تأثيراتها، حيث برز رأيين مهمين :

الرأي الأول يرفض هذا الأسلوب ويعتبره غير مجدي ويدعو إلى إتخاذ تدابير من شأنها تعزيز شبكات التوزيع والجودة، السعر والترويج وغيرها من الوسائل المتاحة بهدف ضمان مكانة في الأسواق الدولية;

أما الرأي الثاني فإنه يرى دعم الصادرات أو الإنتاج له تأثير على خفض التكلفة ومنح الشركات ميزة سعرية تنافسية أمام الأجانب.

وفي كل الحالات فإن تأثير الإعانات يتوقف على شروط موضوعية وإعتبارات ينبغي توفرها لضمان الفاعلية وتتمثل في (بابكر، 2006، صفحة 5)

-تقليل عبء الدعم بمراعاة التوطن السليم للصناعات وتفادي التنافس;

-وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك;

-حجب الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة;

-مرونات العرض والطلب في الدول المصدرة ومرونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم;

-مراعاة حجم الأسواق الخارجية المستهدفة;

-الإتفاقيات والتفضيلات الجمروكية.

المطلب الثالث:أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

تفتح الإستثمارات الاجنبية المباشرة آفاقا واعدة أمام المنتجات الوطنية لاقتحام الأسواق الأجنبية من خلال زيادة حجم الإنتاج كما وكيفا، وإستغلال قنوات الشركات المتعددة الجنسيات القائمة به في التسويق وزيادة الصادرات، ومن خلال ما يلي يمكن توضيح العلاقة المباشرة والغير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات.

الفرع الأول:تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات:

تحاول نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر تفسير أسباب قيام الشركات بمزاولة نشاطاتها في الخارج، وفقا لدوافع ومحددات تختلف باختلاف توجه المدارس الاقتصادية، فيما تتجه نظريات التجارة الدولية إلى تفسير نشأة العلاقات التجارية وأسباب ظهور الأسواق الدولية للسلع والخدمات، ثم تطورها لتصل إلى تداول عوامل الإنتاج، مما يوحي باشتراك تلك النظريات في مجموعة من الخصائص ذات البعد الإقتصادي الدولي خاصة فيما يتعلق بعوامل الإنتاج، لذلك ناقش العديد من الباحثين أهمية الاستثمار الاجنبي على التجارة الخارجية، خاصة تأثيرها على نمو صادرات البلدان المضيفة مقابل جهودها في خلق البيئة المواتية لها والموارد المتوفرة بها، ومناقشة فيما إذ كان دور الإستثمار الأجنبي يعزز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الدولية ونمو صدارات البلدان المضيفة، أم أنه عبارة بديل لصادرات البلد الأم في صورة الإستثمارات الأفقية.

وفي ذلك اشار الإطار التقليدي (Heckscher-ohlin-Samuelson)، إلى أن التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر بدائل بافتراض أن العمل ورأس المال يمكنهما الانتقال بحرية بين البلدان، ووجد (Mundell 1957) أن التنقل الدولي لعوامل الإنتاج بما في ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر يشكل بديلا مثاليا للصادرات، ووفقا لـ Kojima 1975 فإنه قد يكون للإستثمار الاجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة في حالة انتقال حركة العوامل نحو بلد يعاني من نقص، في هذه الحالة تتحول الدول الدول المضيفة إلى منتج لبدائل الإستيراد، ثم في مرحلة متقدمة مع توفر عوامل الإنتاج (من وجهة نظرية

Dunning) مقرونة بإمكانيات الشركة المستثمرة تصبح دولة مصدرة كما أشار إليه تحليل فيرنون حول نظرية دورة حياة المنتج الدولي.

بينما عالج Helpman 1984 إمكانية تصدير المعدات الرأسمالية وخدمات العوامل، مثل البحث والتطوير إلى البلد المضيف، في المقابل يصدر البلد المضيف موارد المدخلات إلى البلد الاصلي في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، وبالتالي هناك أوجه تكامل بين التدفقات التجارية للسلع النهائية والتحويلات داخل الشركات أو شركات أخرى للسلع الوسيطة.

ومنه يأخذ تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي والتجارة الدولية وفق مدخلين هما (بخيت و بن بوزيان، 2017، الصفحات 103-104):

-الإستثمار الاجنبي المباشر بديلا للتجارة أو مكملا لها: يعتمد على ما إذا كان من النوع الرأسي، حيث تقسم مراحل الإنتاج في مناطق متعددة جغرافيا، فيعمل على تشجيع التجارة بين الفروع الدولية ومتكاملا معها، وهذا ما يفيد الإنتاج المحلي من الإستثمارات الخارجية، أما إذا كان الإستثمار من النوع الأفقي حيث تنتج السلع النهائية في مواقع متعددة فيمثل طريقة لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلا عن التجارة.

-الإستثمار الأجنبي مشجع للتجارة أوالعكس: جاءت الدراسات بأن العلاقة بينهما ثنائية الإتجاه، فيما أشار آخرون إلى أن أحادية الإتجاه، لكن الأرجح يميل إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحفيز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال والقدرة التكنولوجية والمنتجات الجديدة، فضلا عن ميزة الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، ومن ناحية أخرى يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الدولة المضيفة سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج.

وعليه فإن معرفة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر يكمن في الفرق بين ما إذا كان عموديا أو أفقيا، من حيث الدوافع والمحددات المختلفة، فالعمودي منه يطمح لاستغلال مزايا تكلفة المدخلات مما يؤدي إلى مزايا جديدة لملكية الشركة في إطار (OLI) والتي تزيد من تنافسية الشركة وإستغلالها في مصانع إنتاج دولية متعددة عن طريق قنوات التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك يسمح التصدير للشركة بالاستفادة من وفرات حجم الإنتاج على مستوى المصنع (ميزة التركيز)، وبينما يتجنب الإستثمار الأجنبي المباشر التكاليف التجارية عن طريق الإنتاج في الخارج (ميزة القرب) تظهر خاصية الإستثمار الأفقي مدفوعا يتجنب تلك الحواجز الطبيعية أو الإصطناعية للتجارة (السياسات التجارية الدولية).

إذن من المتوقع أن فئة الإستثمارات العمودية تصبح من النماذج الأكثر إقبالا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات كلما كانت السوق الخارجية أكبر من إرتفاع تكاليف التجارة والتصدير، ومن جهة موازية إنخفاض تكاليف الإنشاء الثابتة لمصانع الإنتاج للبلد المضيف، وهذا ما يفسر جدوى تحفيزات البلدان النامية التي تخص تخفيض تكاليف الإنشاء والإنتاج وكذا دعم الصادرات من خلال العديد من الطرق المتاحة بالإضافة إلى فتح الأسواق الخارجية تحت غطاء الإتفاقيات الثنائية والمتعددة التي تتمثل في أشكال التكامل الإقتصادي الدولي أو من خلال السياسة التجارية الخارجية.

الفرع الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصادرات:

إن التحليل السابق يوازي الدراسات النظرية التي تشير إلى وجود علاقات متباينة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات مدفوعة بمحددات مشتركة، حيث تكون في بعض الأحيان مكملة أو تكاملية، كما يمكن أن تكون سلبية عندما تمارس الشركات المتعددة الجنسيات الحمائية لمنتجاتها الجديدة داخل هيكلها التنظيمي الدولي، مما يزيد من قوة المنافسة على الشركات المحلية، وتبقى درجة تلك العلاقات مسالة تجريبية تختلف من بلد لأخر حسب طبيعة الإقتصاد والسياسة التجارية المنتهجة، ومن بين الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع على مستوى التحليل الكلي للعوامل نشير إلى ما يلي:

أولا:دراسة Harding and Javorcik 2012 حول إمكانية رفع الإستثمار الأجنبي المباشر لجودة الصادرات في البلدان النامية من خلال تحليل معايير التصنيف الدولي للتجارة لبيانات 105 دولة، متعلقة بالقطاعات التي تعاملها وكالات ترويج الإستثمار في تلك الدول كأولوية في جهودها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد إتفقت النتائج على التأثير الإيجابي على قيم الصادرات وتنويع هيكلها خاصة في القطاعات التي أولتها الدولة المضيفة أهمية، ومع ذلك لا توجد دلائل تشير إلى تحول هيكلها التصديري إلى التشابه مع هيكل صادرات الدول المتقدمة.

ثانيا: دراسة صباح نوري عباس 2013 بحثت العلاقة في ظل ما تعانيه الدول النامية من صعوبات كبيرة للوصول إلى الأسواق الخارجية دراسة للإقتصاد المصري من خلال فترة 1990-2010، باستخدام نموذج رياضي تضمن أربعة متغيرات مستقلة تمثلت في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي والتضخم، وقد بينت أن الإستثمار الأجنبي ذو علاقة مباشر على نمو الصادرات من السلع والخدمات (نوري عباس، 2013، صفحة 100).

ثالثا: بينت دراسة Nasir Selimi et al 2016 العلاقة من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشر بالإيجاب على ترويج وزيادة أداء التصدير لدول غرب البلقان

سلوفينيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بينما تكون أقل درجة من ذلك إلى السلبية في ألبانيا وصربيا خلال الفترة 1996-2013 لأن الصناعة ليست متطورة بما فيه الكفاية في هذه البلدان، وقد أخذت المتغيرات المستقلة في النموذج، الإستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إجمالي المدخرات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: حللت دراسة Fernandez 2018 العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الإقتصادي في إسبانيا، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 1970 إلى 2016، حيث تؤكد نتائجها وجود علاقة طويلة بين متغيرات النموذج المستخدم، والتي تكون من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف ونمو إجمالي تكوين رأس مال ثابت، كما أشار إختيار سببية جرانجر إلى وجود علاقة سببية قوية بتوجه الإستثمارات الأجنبية إلى الصادرات، وهو التأثير الأكثر أهمية للنتائج المتحصل عليها، وبالتالي فهو يعد محركا رئيسا للصادرات.

خامسا: إستخدم Mukhtarov et al 2019 منهج (ARDL BT) على بيانات تراوحت بين (1980 إلى 2018)، متعلقة بالصادرات الأردنية كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، وسعر الصرف الحقيقي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة النمو في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقد أشارات النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كما نجد أن هناك تأثيرا إيجابيا وهاما من الناحية الإحصائية للإستثمار الأجنبي الاستثمار على التصدير في الآجال الطويلة، كما أن العالقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، غير أن الزيادة في أسعار الصرف بـ 1% تتخذ منحى سلبي على نمو الصادرات بواقع 5.96 %.

خلاصة الفصل

من ضمن ماتقدم تعرفنا على أهمية عملية التصدير وأهدافها في تحقيق جملة من المقاصد الإقتصادية كجلب العملة الصعبة والتعريف بالمنتجات المحلية من خلال نشاط التسويق الدولي كما عرجت الدراسة لاستراتيجيات نراها فعالة من أجل الوصول إلى ترقية الصادرات كإستراتيجية تنمية الصادرات التي تعتبر أساس للوصول إلى عمل تصديري عالمي اضافة إلى دلك معرفة محددات والعوامل المؤثرة على حركة الصادرات كأثر تغير سعر الصرف الذي يعتبر الهاجس الذي يخيف كل مصدر لعدم ثباته وسرعة تغيره والذي يجول بينه وبين إتخاذ قرارات تصديرية دون أن ننسى أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في حركة الصادرات حيت تتغير وتتنوع الصادرات حسب حجم الاستثمارات في المجالات الإقتصادية وذات طابع تصديري.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد

تعتبر العائدات النفطية في الجزائر المحرك الرئيسي لعدالة التنمية والاقتصاد الوطني ككل واعتبارها من أهم الدول المنتجة والمصدرة لهده الثروة وباشتداد الصراع حول استيلاء واستغلال اللاعقلاني لمناطق الغنية بها في العالم بدات العائدات تتذبذب فكان من الخطر الاعتماد عليها كليا . فإرتأت الجزائر إلى إيجاد بدائل أخرى من اجل مواصلة عجلة التنمية وكدا عدم الوقوع في الركود والمشاكل الاقتصادية . وفي هذا الفصل عملت على معرفة الأسباب وإيجاد حلول بإعطاء الأولوية لقطاعات أخرى خارج المحروقات لمواصلة التنمية كخيارات إستراتيجية وكذا معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هاته الأخيرة والوصول إلى تحقيق عائدات تغطي التذبذب في العائدات المالية للدولة.

وقسمت هدا الفل إلى مبحثين كالأتي :

المبحث الأول :ترقية الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الثاني : استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

المبحث الأول:ترقية الصادرات خارج المحروقات – الواقع و الضرورة –

إنه وأمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط فإن الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغيرات هيكلة لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي وفي هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الأول:مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام فقلد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في إشباع رغبات وحاجات المجتمع. (سعيدي، الصفحات 8-9)

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر، علما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة كما يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة النفط 1986، وبالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير. (سعيدي، صفحة 9)

1-مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ربوع الصادرات النفطية سوف يترتب عليه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

2-مخاطر فقدان الإستقلال الإقتصادي للدولة:

ترتبط سياسة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية والتي تلعب فيها الصناعات الإستخراجية دورا أساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج....إلخ، لكن إستقرار واقع هذه الدول يقول بأن هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى. (http://www.mfti.gov.eg/programs/htm)

3-مخاطر نضوب المخزون النفطي وإرتفاع تكاليف الإنتاج:

إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الإحتياطات النفطية وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الإحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الإحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الإكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الإحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أراد الحفاظ على نفس المستوى من الإحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4-مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية إستخدامها إلى مجموعتين:

أ-مصادر طاقة أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الإستهلاك العالمي من الطاقة.

ب-مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة اللإستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أم تلعب دورا

أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة. (عيسى، 2008، صفحة 101)

المطلب الثاني:مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

تشير أدبيات النحو الإقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة من الدول النامية قد شهد إتجاها متزايدا للعجز في حيث أن عقد الثمانينات قد شهد إنخفاض في العجز في الحساب الجاري، والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الإضرابات النقدية التي شهدها هذا العقد بالإضافة إلى الإرتفاع الشديد في أسعار النفط وإنهيار نظام أسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات إتجهت إلى الإنخفاض نتيجة الأزمات التي واجهتها الدول النامية، إن هذا الإنخفاض أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وإرتفاع الأسعار وتزايد البطالة هذا ويرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية لمجموعة من الإعتبارات نذكر منها. (سعيدي، الصفحات 7-8)

1. **النزعة الحمائية:** إتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد إتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على إثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع هذا الإتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الإختراعات الحديثة بل هي منبعا غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدم حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إستنادا لوفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الإختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الإختراع الأمر الذي يجعل العديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحمائية. (سعيدي، صفحة 8)

2. **معدل التبادل:** شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الإرتفاع الشديد مقابل إتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الإنخفاض ويرجع السبب وراء الإنخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراجع الطلب العالمي على هذا النوع من

المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3. **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدول للإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويرتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها إلتزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري وهكذا يزداد الامر نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الإهتمام بالتصدير وإستراتيجيات التسويق الدولي له ولا شك أن العالم اليوم يمر بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية. (سعيدي، الصفحات 8-9)

المطلب الثالث:مجلات تنويع الصادرات خارج المحروقات

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الإقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الإهتمام بالإستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

1-واقع القطاع السياحي في الجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الجذاب في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى معالم السياحية والأثرية التي تمتلكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كلم وتتربع على مساحة 2171800 كلم، فالجزائر التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2.381.741 كلم، تتوفر على أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال

القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين. (خير الدين، 2012، صفحة 250)

إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهبية والتي تمتد أراضيه باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي الموجودة في الشمال حيث معدل الإرتفاع 900 متر، وتنحدر السهول العليا بسلاسل جبلية الأطلسي من 100 إلى 600 متر الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة في الأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328 م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالة خديجة بارتفاع يصل إلى 2308م، وهكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشواطىء والسهول الساحلية(وهران، متيجة، عنابة، سكيكدة) متبوعة بالسلسلة الأولى لجبال الأطلس التلي، جبال تلمسان 1543 م، جبال القبائل الونشريس 1985 م، والهضاب العليا والسلسة الثانية من الأطلس الصحراوي حيث تتابع جبال القصور 2320 م، جبال العمور 1930 م، وجبال اولاد نايل 1600 م، والزيبان مع منفذ نحو الشرق أي جبال الأوراس والنمامشة حيث يحيط بالقسم الأول جبال الظهرة في الغرب، وجرجرة في الوسط، والإيدوغ في الشرق، ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان وبني مرة والبيبان، ويمتد القسم الثالث بين الأطلسين مع السهول العليا القسنطينية شرقا، والسهول السهبية الكبرى جنوبا، وغربا يتكون القسم الرابع من الأطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء. (صليحة، 2011، صفحة 54)

ويستمتع الزائر للجزائر ايضا بنقاوة كثبان الصحراء وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف.

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35 و 50 درجة مئوية، وهذا إبتداءا من شهر ماي وحتى شهر أكتوبر أما باقي أشهر السنة فهي تتميز بمناخ دافئ وهذا يساعد على تنشيط حركة السياح في هذه الفترة الممتدة من نوفمبر إلى شهر أفريل، وخاصة أن الصحراء الجزائرية بموقعها الشهير مثل الهقار والطاسيلي، وهضبة الاسكرام التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم، كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحمولة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات اتاكور بارتفاع قدره 2918 متر وهي أعلى قمة في الجزائر وتحتوي صخورها بقايا حيوانية ونباتية، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيل...إلخ، ويشهد على ذلك

تلك الرسومات والنقوش الصخرية المنتشرة في هذا المتحف التاريخي والطبيعي. (خير الدين، 2012، صفحة 254)

وبهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية منتوجا سياحيا فريدا من نوعه سيؤدي حتما إلى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم تأهيله وإستغلاله أحسن إستغلال كما تتوفر الجزائر سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث يتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية والجوفية، وأغلبها قابلة للإستغلال كمحطات حموية عصرية. (حياة و حسيبة، 2012، صفحة 20)

كما يلعب القطاع الزراعي دورا في تنمية الإقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة في هذا القطاع فمنذ الثمانينات والقطاع الزراعي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية، لذا أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عمل لتحقيق التوازن والإستقرار الغذائي. (عمر و مديحة، 2011، صفحة 4)

2-واقع القطاع الزراعي في الجزائر: للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الإقتصاد الوطني ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الإستقلال وتتبع أهمية هذا القطاع من خلال ما يلي:

أ- يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الإستثمار في الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الوطني.

ب- تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة مكثفة، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار ومن هنا نجد أن أغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع.

ج- للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة...إلخ. (عمراوي، 2016، صفحة 118)

ويمكن تلخيص أهمية القطاع الفلاحي في ما يلي:

-**المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي:** يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تناسب الدخل الفردي أما الإكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع كان على الجزائر تبني إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية. (حميد و زكية، 2014، صفحة 59)

-**مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي:** لوحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2005 نظرا لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي التي ترجع الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى إرتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار من جهة أخرى.

-**مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:** تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير وإسترداد هذه المنتجات.

-**المساهمة في ترقية الواردات:** إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير أن إرتفاع معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع. (عمراوي، 2016، الصفحات 134-135)

ورغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منها ما يتعلق بالموارد الطبيعية ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية وأخرى متعلقة بالصادرات والتسيير الإداري للزراعة.

المطلب الرابع: المكاسب المحققة من ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

تلعب إستراتيجية ترقية الصادرات دورا بارزا في عملية التصدير، لهذا نجد العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إما من أجل حماية منتجاتها المحلية أو لزيادة معدلات التبادل الدولي وغيرها، ويمكن الحكم على مدى نجاحها من خلال جملة من الملامح التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتجية لأهدافها.

❖ **المنتظر والمرتجى من تنويع الصادرات:**

لا شك في أن تطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات ستنجم عنه جملة من المكاسب الإيجابية للإقتصاد ويمكن النظر إليها من زاويتين، مكاسب محققة على المستوى الكلي ومكاسب محققة على المستوى الجزئي. (عبود و جباري، 2008)

1) مكاسب محققة على المستوى الكلي:

- التغلب على ضيق السوق المحلي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم.
- إستغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطور أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لإعتبارات الميزة النسبية المتاحة.
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي.
- إعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.
- دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليها.
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.

2) **المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة:** في هذا الجانب يمكن أن تسجل عدة مكاسب تتمثل في:

- رفع قيمة رقم الأعمال فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد جراء ذلك، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصة لتسويق منتوج خاص أو نادر.
- تتيح ترقية الصادرات للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض للحد من مخاطر الإعتماد على سوق واحد أو زبون واحد.
- تحقيق المنافسة من خلال الإستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية، والزمن.
- تحقيق مردودية قصوى، ذلك أن في حال إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

نتناول فيه تطور تدفق استثمار الاجنبي المباشر وكذا توزيع الجغرافي والقطاعي خارج قطاع المحروقات ثم ادراج العراقيل التي تواجهه.

المطلب الأول: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج المحروقات

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء

التي تمتلك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم. (هني، 1993، صفحة 5)

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للإستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الإقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار إقتصادي فعال، مما يجعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر. (علي و فاطمة، 2005، صفحة 396)

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت بغياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت الجزائر أزمة المديونية الخارجية وإرتفاع خدمات الدين الخارجي، ففي 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما إنطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن الإرتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الإستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك إنخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم إرتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للإتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الإتصالات.

المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

1-التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وفي إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من إتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوروبي وهي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وتبرز إستثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي Repsol و Cepsa الإسبانيتين و Agip وSayram وEniv الإيطاليتين وشركة ELF/Totalfina الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الإستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة Danone إلى جانب إستثمارات أخرى في صناعة الخزف، الكيمياء، الصيدلة، التعدين. وقد تركزت

الإستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة Henkel الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات ENAD بالإضافة إلى مجموعة Messer الألمانية المختصة في الغازات الصناعية. (محمد، 2006، صفحة 289).

أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر، البحرين، الكويت، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الإتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات هذا وقد مثلت الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، كما قدرت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005 ما قيمته 247 مليون أورو، وبالتالي فإن هذه الأرقام تشير إلى تحسن الإستثمارت الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

2-التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر بـ1,5 مليوم كم^2 غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ إعتماد القانون رقم 91-21 في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس إنفتاح القطاع على الإستثمار الأجنبي، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد إستكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية، تعمل في نشاطات الإستكشاف والإستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة.

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005 وهو القانون الذي أنهى إحتكار الدولة للقطاع. (دليل الإستثمار، 2006، صفحة 44) .

تتوزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 59% و20% في كل قطاع على التوالي، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37% أما في قطاع الخدمات فتقارب 52%، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية

للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت إنتعاشا منذ 2009، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء "صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، والشركات الأمريكية "فايزر، وباكستار، وليلي" بمبلغ 100 مليون دولار. (محمد، 2006، صفحة 290).

لم تحضى قطاعات الزراعة والأشغال العمومية، والصحة، والتجارة بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة، رغم سلسلة الإصلاحات والتحفيزات الممنوحة للقطاع، في حين لم يستقطب قطاع البناء والأشغال العمومية سوى 41 مشروعا، بما نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة، إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الرامي إلى إستقطاب رأس المالي الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر. (محمد، 2006، صفحة 290)

أما خلال الفترة (2012-2019) فقد كان توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة كالأتي:

جدول يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ(مليون دج)	النسبة%
الفلاحة	10	%1,44	2021	%0,12
البناء والأشغال العمومية	99	%14,27	472163	%27,96
الصناعة	387	%55,76	889532	%52,67
الصحة	4	%0,57	5982	%0,34
السياحة	15	%2,16	26216	%1,55
الخدمات	179	%25,80	293070	%17,36
المجموع	694	%100	1688985	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث

عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 55,76% و 14,27% و25,80% في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52,67%، أما في قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 27,96%، أما في قطاع الخدمات 17,36%، أما قطاعات الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12% من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا، بما نسبته 1,55% من المبالغ المالية المقررة.

المطلب الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الإستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الإستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات المستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الإقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

أ- المعوقات الإقتصادية

من بين المعوقات الإقتصادية التي ساهمت في ضعف الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

أولا: الإستقرار السياسي: (علي و فاطمة، 2005، صفحة 387)

لغياب الإستقرار السياسي أثر كبير على توافد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الإستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الإقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الإستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار فيها.

ثانيا: عدم وجود سوق منافسة:

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

1-إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الإستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص إقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الإقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

2-كما أن الكثير من الإستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والإقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

3-الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

4-إضافة إلى النقاط السابقة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولا ما يلاحظ من الإقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الإستثمار.

5-أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

ثالثا:عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على إستقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار إستغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار

على مستوى السباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تتعرضه ما يلي: (علي و فاطمة، 2005، صفحة 385)

1-طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة;

2-تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها;

3-عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط;

4-أمن المنطقة الصناعية.

أما العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

1-تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية;

2-الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق;

3-تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

4-تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

ب- المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أولا:الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء إستخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيم الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للإستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية. هذا وقد إحتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، وإحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى إنتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثانيا:عدم توفر الشفافية في المصالح الجمروكية:

إن من بين القطاعات التي تشجع على إنتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في إستقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة إستطلاعية لمعرفة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:

1-إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

2-إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

3-إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الإقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الإقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

4-إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الإستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

5-إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

6-إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

ثالثا:عوائق قانونية أخرى:

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

المطلب الرابع:آثار عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج المحروقات

قبل قيام دولة بخلق المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع الاستثمارات الأجنبية سعيا وراء الاستفادة من أثارها الإيجابية، يجب عليها أن تتوخى الضر مما قد ينجم من هذه العملية الاستثمارية من أثار سلبية، كذلك قد يواجه المستثمر الأجنبي عدة عراقيل وعوائق مما يدفع الدولة المضيفة أن تعمل جاهدة على إزالتها أو التقليل منها.

الفرع الأول:آثار الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

هناك آثار إيجابية للاستثمار الأجنبي في الجزائر تعود بالنفع عليها، في المقابل هناك آثار سلبية.

أولا:الآثار الإيجابية:

تستفيد الاستثمارات الأجنبية من منافع وأثار إيجابية عديدة تتمثل أساسا في ما قد يترتب على هذه الاستثمارات من تحقيق التنمية الاقتصادية، خلق فرص عمل عديدة وكذا تحسين ميزات المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية.

1-تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية:

تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية فيما يحرص التنمية الاقتصادية من خلال ما يمكن أن تجليه الدولة المضيفة من رأس مال نقدي وعيني، وفضلا عما يمكن أن يترتب عليها من أثار إيجابية على تجارة الدولة المضيفة من خلال زيادة الإنتاج المحلي لهذه الدولة ونشير لم التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات، ومن

الممكن التقليل من حجم الواردات ومن ثمة زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن تحسين وضع ميزات المدفوعات. (خديجة، 2015، صفحة 84)

2-خلق فرص عمل جديدة:

تكمن أهمية ومساهمة الإستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل في البلد المضيف لها، الأمر الذي يؤكد لنا الأثر الإيجابي لهذا النوع من الإستثمارات على العمالة وعلاج مشكلة البطالة، وفضلا عن ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية قد تساهم في تدريب وتنمية القدرات الفنية والإدارية للموارد البشرية في البلدان المضيفة، بما في ذلك الدول النامية الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة إنتاجية العامل.

3-تحسين ميزان المدفوعات:

تختلف آثار الإستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات باختلاف طبيعة الإستثمار، بحيث كانت موجهة لإنتاج سلع من أجل التصدير سيكون إيجابيا على ميزان المدفوعات لأن التجارة الخارجية تسمح بالحصول على العملة الصعبة الضرورية لإيجاد حلول للعجز في ميزان المدفوعات. (عصام الدين، 1997، صفحة 11)

وبالنظر الفوائد المترتبة عن عملية الإستثمار والتي تزداد بالمقارنة مع رأس المال الأصلي للمستثمر، فإن تحويلها سيؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في البلدان النامية، ورغم ذلك فإن إعادة إستثمار جزء من الأرباح المتحصل عليها داخل إقليم الدولة المضيفة سيؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات وبالتالي التوازن في ميزان المدفوعات.

4-نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية:

إن التطور التقني الناتج عن نقل التكنولوجيا يساعد على تحقيق السرعة في التنمية الإقتصادية، والإستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في سد النقائض الموجودة في هذا المجال نظرا للتكنولوجيا المتطورة التي تستعملها في التنظيم والإنتاج والتسيير، ولهذا تعمل الدول النامية على جلب الإستثمار الأجنبي طمعا في إكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات إنتاج التكنولوجيا والتي من العسير على هذه الدول توفيرها خاصة في الأجل القصير. (محمد وعلي، 2014)

5-المديونية:

إن عملية الإستثمار الأجنبي نظريا تأتي بالعملة الصعبة التي تنشأ إنتاجية وطنية للسوق الجزائرية، والتي تسعى الدولة من تقلص حصص الواردات من هذه المنتوجات وإستعمالها في ميادين أخرى مثل خدمة الدين أو توسيع الإستثمار، أو التخفيف من عبء المديونية وهو الهدف الذي تسعى إليه الجزائر.

ثانيا:الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي في الجزائر:

1-السيطرة والتعبئة الإقتصادية:

إن الهدف الأساسي لأغلب شركات الإستثمار الأجنبي هو البحث عن مصادر جديدة ورخيصة للموارد الأولية لسد إحتياجات صناعتها وإقتصاد دولتها الأم بصفة عامة وكذا فتح أسواق لتصريف منتجاتها إلى الخارج، الأمر الذي قد يؤدي إلى إستشراف الموارد المحلية للبلد المضيف وضياع الفرصة أمام الإقتصاد المحلي لإستغلال موارده إستغلالا ذاتيا في الصناعات الوطنية، كما أنه وفي ظل عدم وجود فرص بديلة لدى الدول النامية المضيفة، قد تضطر هذه الأخيرة للوضوح إلى كامل شروط شركات الإستثمار الأجنبي مما قد يؤثر سلبا على حرية هذه الدول في إتخاذ قراراتها الإقتصادية، وبهذا قد تفرض شركات الإستثمار الأجنبي سيطرتها الإقتصادية على البلد لمضيف لها.

2-تشويه السوق المحلي:

إن مشاريع الإستثمار الأجنبي قد تؤدي إلى خلق العديد من التشوهات داخل السوق المحلي، ومن أهم هذه التشوهات نجد أنها تلحق ضرر كبير بالشركات الوطنية، حيث يتمتع في الغالب الشركات العابرة للقارات والتي تعتبر من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي، بقدرات مالية تنظيمية وإنتاجية وتسويقية وعالمية، عادة ما يفوق القدرات المماثلة لدى الشركات الوطنية الأمر الذي يمنح للأولى إمكانيات فرض توجهاتها الإنتاجية والتسويقية بما يخدم مصالحها ويحقق لها أكبر قدر ممكن من الأرباح دون مراعاة تحقيق مصالح الشركات الوطنية المنافسة، كما أن توجه إلى تحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية، بالإضافة إلى أنه يعمل على القضاء على المنشآت والسلع المحلية بمالها من قدرة تنافسية وقوية نتيجة إستخدامها لفن إنتاجي وتكنولوجي متطور. (فاطمة الزهراء، 2016، صفحة 21)

3-الآثار السلبية على ميزان المدفوعات:

قد تؤثر مشروعات الإستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات سلبيا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير، ولا توفر إمكانية للإحلال محل الواردات، وعندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الإستثمار(أي عوائد الإستثمار فوائدة) الحجم الأصلي لهذا الإستثمار، ونتيجة له يفوق تيار

التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه، ومن ثمة زيادة حد العجز والإخلال في موازين مدفوعاتها. (أسماء، 2017، الصفحات 13-14-15)

4-التبعية التكنولوجية:

سبق أن دفعت الجزائر حوالي 05% من إنتاجها القومي الإجمالي لإستيراد التكنولوجيات الأجنبية(تراخيص وبراءات هندسية) وقد أظهرت الحسابات أن الجزائر تمثل من سكانها 0.5% من سكان العالم الثالث، يستهلك أو يشتري 12% من حجم التكنولوجيا تفوق حصة البلدان الأخرى في المجموعة بحوالي النصف وهذا الرقم يعكس ظاهرة مهمة تبين إرادة الجزائر على التصنيع من جهة وتدل من جهة أخرى على أحد الأمرين الجزائر إما تستورد التكنولوجيا بكثرة، أو أنها تستوردها بأسعار باهظة جدا، أو أن هذين الأمرين يتركبان.

تمثل التبعية التكنولوجية في بد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على إستعمال أو صيانة أو تقليد، أو إبتكار رأسمالية وما يتصل بها من طرق تنظيمية، وترجع حالة التبعية هذه إلى إنعدام أو نقص الموظفين الأكفاء إبتداء من الموظفين اللازمين لعملية الإنتاج، ولقد أدت عملية تراكم رأس المال في الجزائر توسيع نماذج الإستثمارات مما أدى إلى زيادة التبعية التكنولوجية، وذلك بسبب الإستعمال الواسع للتجهيزات والسلع شبه المصنعة القادمة من الخارج، كما أدى إلى إزدياد المشتريات من الترخيص وإستخدام العمال الأجانب في التركيب والتشغيل وكذلك صيانة هذه التجهيزات بالإضافة إلى هذه التبعية المتزايدة من ناحية الكم هناك مجال أخر يتعلق بالنوعية أدق إلى توظيف إستثمار جديدة في ميادين الإلكترونيات وهندسة الآلات الدقيقة والبتر وكيماويات حيث يصعب التمكن والتحكم في التكنولوجيا كما هو الحال في الصناعات القديمة مثل صناعة النسيج والمواد الغذائية.

5-الآثر على العمالة والمدخول:

يكون تأثير الإستثمار الأجنبي على العمالة سلبي إذا كانت اليد العاملة المستخدمة أيضا أجنبية خاصة أن المشاريع الإستثمارية الأجنبية تحتاج إلى يد عاملة ذات كفاءة عالية وهذا مالا يتوفر في اليد العاملة الوطنية مما يؤدي إلى انتشار البطالة، وبالتالي فإن وجود المؤسسات الأجنبية لتنفيذ مشاريع الإستثمار يؤدي بالتأكيد إلى جعل هذه الظاهرة أكثر انتشارا. (يحي، 2015، الصفحات 36-37-38-39)

خاتمة الفصل

في نهاية القصل نكون قد تطرقت فيه إلى واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وكذا المخاطر التي تواجه ترقية الصادرات ومعرفة مجالات تنوعها وأهم القطاعات الإستثمارية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى الإستثمار فيها خارج المحروقات من أجل تجنب الوقوع في مشاكل مالية الناجمة عن تدهور قيمة الصادرات النفطية وهو ما يفسر مبررات اللجوء إلى تنويع الصادرات من أجل تحقيق مكاسب تعطي إضافة للإقتصاد الوطني وتطوير وتحسين المناخ الإستثماري بوضع تسهيلات وإمتيازات للمستثمرين حتى يتسنى لهم الولوج للسوق الوطنية في قطاعات أخرى خارج المحروقات كالقطاع السياحي والقطاع الزراعي ومتابعة المشاريع والقضاء على العراقيل التي تواجهها والعمل على توزيعها وتنويعها.

الخاتمة

إن التغير في الأوضاع الإقتصادية العالمية أظهر العديد من الوسائل والطرق من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية في الدول ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر واحد منها حيث بات من الضروري البحث عن السبل التي تعزز جلبه من خلال توفير المناخ الملائم الذي يحول دون تقييده.

وقد أثبتت الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر مفيد من ثلاث جوانب أساسية حيث يعتبر مصدر لنقل المعرفة وكذا وسيلة لتحقيق التكامل الإقتصادي كونه مصدر مستقر وثابت لتمويل مختلف المشاريع كما يعمل عل توفير مناصب شغل وتدريب العمالة وتحسين الإنتاجية وتعزيز النمو الإقتصادي.

وبإعتبار الجزائر من الدول التي تعاني من الممول لمشاريعها بسبب إعتمادها على عائدات النفطية أأي إقتصاد يعتمد كليا على ما تدره الصادرات النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الإقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعارها بإعتبارها سلعة لها أبعاد إستراتيجية.

وجب على الجزائر أن تعمل على توفير البدائل من خلال جلب المستثمرين الأجانب وتوفير المناخ الملائم ليجد نفسه بعيد عن جميع المخاطر والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه الإستثمارية في الإطار الدي يضمن حق الدولة وسيادتها وتحويل جزء من عائدات الإستثمارات إلى قطاعات استثمارية أخرى وترقية الصادرات وجلب العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات الذي أصبح من أولويات الدولة وضرورة حتمية لمواصلة عجلة التنمية ومن أجل القضاء على الإحتلالات في ميزان المدفوعات وبعث صناعات وقطاعات جديدة التي من شأنها تحقيق النمو والتنمية الإقتصاديين وترقية صادراتها وهذا من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات تنظم الجانب الإستثماري خارج المحروقات خاصة في قطاعي السياحة والزراعة نظرا لما تزخر به الجزائر من مناخ طبيعي وموقعها الإستراتيجي ومساحة شاسعة التي تصل بها إلى جعلها قطبا بارزا في هده القطاعات خارج المحروقات.

من خلال الدراسة واختبار الفرضيات يمكن إستخلاص ما يلي :

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يد عاملة على توفير رؤوس أموال اللازمة لتطوير وتنويع في جميع القطاعات اقتصادية من خلال بعث صناعات جديدة وتطوير جانب الزراعة والسياحة، كذلك عمل على توسيع ونمو بعض النشاطات الاقتصادية واصبحت تشكل موردا جديدا للمشاريع خارج قطاع المحروقات. وكنتائج لهذه الدراسة نذكر التالي:

1- توفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا إقتصاديا بفضل ماتزخر به من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي ومساحة شاسعة.

2- تزايد اهتمام الدول بدراسة الإستثمار الأجنبي حيث قامت باستحداث أطر قانونية وتشريعية التي تعمل على جذب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- إرتباط عائدات الصادرات بالنمو والتنمية الإقتصاديين فهي المحرك الأساسي لها وهو ما يعكس الإهتمام الكبير بترقيتها وتنويعها.

4- أبدت الجزائر إرادة قوية وبظلت جهود معتبرة لتطوير وترقية الصادرات وتحفيز على الإستثمار الأجنبي في القطاعات خارج قطاع المحروقات.

5- تنمية الجانب البشري والإرتقاء بمستوى مهاراته وخلق كفاءات قادرة على مواكبة التكنولوجيا وتقديم خدمات إستثمارية وإنشاء مشاريع هادفة من شأنها إعطاء الإضافة للإقتصاد الوطني.

6- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية كالتخفيض من الضرائب على المستثمرين الأجانب والتساوي في المعاملة مع المستثمر المحلي وتقديم التسهيلات الجمركية في التصدير.كذالك رفع التجميد على مختلف والعديد من المشاريع التنموية خارج المحروقات أدت إلى زيادة التدفقات الإستثمارية الأجنبية خاصة قطاعي الزراعة والسياحة لتوفرها على مناطق شاسعة ومواقع مؤهلة إلى العمل السياحي.

ومما سبق يمكن ان نطرح جملة من التوصيات وهي:

1- يجب على الدولة الجزائرية الإستفادة من تجارب الدول سواء النامية و المتقدمة وفي جذب الإستثمار الأجنبي من خلال دراسة نقاط قوة وضعف الأساليب المنتهجة في هذا المجال.

2- زيادة نفقات البحث العلمي والتطوير وإعطاء أهمية اللازمة لتنمية الجانب البشري وإعطاء الفرصة للعمالة المحلية المؤهلة لمواكبة التسارع التكنولوجي الحاصل.

3- ضرورة توفير البنية التحتية للإستثمار الأجنبي بتوفير وسائل الإتصال والهياكل الضرورية والنظم والتشريعات التي من خلالها توفير مناخ إستثماري جيد وكذا فتح الأسواق المحلية للأجانب وتطوير وتحسين العمل المصرفي.

4- على الحكومة الجزائرية أن لا تهمل التنمية خارج قطاع المحروقات من خلال إقناع الشركات الأجنبية المستثمرة على الإستثمار في قطاعات أخرى خارج قطاعها وهذا من خلال عدم تحويل جميع أرباحها إلى بلدها الأصلي وإستثمار جزء منها في قطاعات أخرى خارج المحروقات مقابل الحصول على إمتيازات وحوافز إستثنائية.

5- يجب زيادة الإهتمام والتركيز على قطاع الزراعة والسياحة من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية تعمل خارج قطاع المحروقات لجلب العملة الصعبة وكبديل للواردات المالية النفطية وكذا العمل على إيجاد حلول التي تواجه القطاعين.

6- إنتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ إستثماري ملائم يساعد على جذب أكبر عدد من المستثمرين.

7- تطوير والإهتمام بنشاط التسويق الدولي سواءا التقليدي أو الإلكتروني من إجل تنشيط الصادرات والتجارة الدولية.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطـــار النظري للإستثمـــار الأجنبـــي المبـــاشر	
المبحث الأول: مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر	05
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	05
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المبحث الثاني: محددات و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثالث: دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر	22
خلاصة	25
الفصل الثاني: الإطـار المفـاهيمـي للصـادرات ومحدداتـهـا	
المبحث الأول:الصادرات أنواعها وإستراتجيتها	27
المطلب الأول:ماهية الصادرات–معايير وأساليب	27
الفرع الأول:تعريف التصدير	27
الفرع الثاني:معاييـر تقسيـم الصـادرات	28
الفرع الثالث:أساليب التصدير	29

المطلب الثاني: إستراتجيات ترقية الصادرات	31
الفرع الأول:مفهوم إستراتجية تطوير الذات	31
الفرع الثاني:أنواع إستراتجيات ترقية الصادرات	32
المبحث الثاني:المحددات الأساسية لحركة الصادرات	35
المطلب الأول:محددات التصدير	35
الفرع الأول:المحددات الداخلية	35
الفرع الثاني:المحددات الخارجية	38
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على حركة الصادرات	39
الفرع الأول:أثر التغيير في سعر الصرف	39
الفرع الثاني:أثر التضخم على الصادرات	40
الفرع الثالث:أثر الإعانات على الصادرات	41
المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات	42
الفرع الأول:تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات	42
الفرع الثاني:دور الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصادرات	44
خلاصة	46
الفصــل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	47
المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات – الواقع و الضرورة –	48
المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية	48
المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات	50
المطلب الثالث:مجلات تنويع الصادرات خارج المحروقات	51
المطلب الرابع: المكاسب المحققة من ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات	54

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات	55
المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج المحروقات	55
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات	56
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات	59
المطلب الرابع:آثار عراقيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج المحروقات	63
الفرع الأول:آثار الاستثمار الأجنبي في الجزائر	63
خاتمة الفصل الثالث	67
خاتمة	68
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة المراجع :

- جهان صعانية، *دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار المباشر* قالمة، (2022).
- زهيرة عيش، سارة لعمامري، *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب.(2015-2000)* جيجل، *(2017).*
- زينة شريط، بشرى محروق، *محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2018-1990)* ميلة، (2020).
- سمية ولدبوله، أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المبار على النمو الإقتصادي في الجزار (2000-2017)، أدرار، (2019).
- سهام سعداوي، *تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2012-1990*، أم البواقي.
- عبد الحليم، رويدة ثامر، اثر الإستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2019)، العراق، (2021).
- عبد الله كحل الراس، زين الدين مدور، *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية (2017-2000)* قالمة، (2019).
- فايزة علي صوشة ، *تأثير الإستعمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والصين).* الجزائر، (2015).
- لوهابي أسامة، دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر)، دراسة مقارنة الجزائر-الأردن، (2015).
- هارون بشير، *.أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر و ستغافورة خلال الفترة (2018-1990) باتنة، (2022) .*

- وفاء قرين، أسماء كعوش، *محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين دراسة قياسية-1980(2017).* ميلة، (2020).
- بوديسة أحمد العبسي ، علي لبزة هشام ، أثر تنمية الصادرت خارج المحروقات على نمو الاقتصادي في الجزائر. الجزائر ، 2020 .
- النجار فريد ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية الإسكنرية. ، 2008 .
- مدوري، عبد الرزاق ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. وهران ، 2012 .
- العمر، رضوان محمود ، التسويق الدولي ،الأردن ، 2007 .
- موسي, سهام ، . إسترتيجية تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني. بسكرة ، 2017 .
- زوزي، محمد ، إسترتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائري،2010 .
- الكواز، أحمد ، أهم إستراتيجيات السياسة التجارية. دون بلد ، د.س .
- وصاف ، سعيدي ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية الحوافز والمعوقات. الجزائر،2004 .
- سعيد حاتم ، سعيد أحمد ، أثر إستراتيجي ترقية الصادرات وإحلال الواردات على الناتج النحلي الإجمالي في السودان. السودان ، 2017 .
- كافي, مصطفى يوسف ، إدارة الأعمال الدولية. عمان ، 2016 .
- الحصري, طارق فاروق، اقتصاد الدولي ، مصر، 2010 .
- بابكر ، مصطفى، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، 2006 .

- بخيت حسان بن بوزيان، محمد ، تأثير تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية ، 2017 .
- نوري عباس، صباح ، الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990–2010، 2013 .
- عيسى, مقيلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية. باتنة، 2008.
- خير الدين، وحيد ، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي وإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر،باتنة، 2012 .
- صليحة، عشي ، الآداء الإقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب. بسكرة، 2011 .
- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر ، 1993 .
- عصام الدين, مصطفى بسيم ، النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، مصر، 2017 .
- محمد وعلي, عيبوط ، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، الجزائر، 2014

مذكرات :

- حياة بن إسماعيل، حسيبة زيدان ، مداخلة بعنوان أقطاب السياحة الصحراوية للإمتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. بسكرة ، 2012 .
- عمر، جنية، مديحة بخوش ، مداخلة بعنوان دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة في الجزائر ،المسيلة ، 2011 .
- عادل عمراوي ، بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية ، بسكرة ، 2016.

- عبود زرقين، جباري شوقي ، مشكلة إختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل. الجزائر ، 2008 .
- حميد قرومي ، زكية معزوز ، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر–ملتقى علمي دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي–. المدية،2014 .
- محمد, قويدري ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر ، 2006.
- فاطمة الزهراء ، قدواري ، ضمانات الإستثمار في التشريع الجزائري ، بسكرة، 2016 .
- كريمة قويدري مذكرة ماجستير تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر جامعة تلمسان سنة 2010–2011.
- بيري نورة مذكرة دكتوراه تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية جامعة أم البواقي سنة 2015–2016.
- عبد الحكيم قلوح مذكرة دكتوراه تحت عنوان دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1993–2020 جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2020–2021.
- سي عفيفي البشير مذكرة ماجيستر تحت عنوان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة نموذجية، جامعة وهران، سنة 2015–2016.
- قلال أمينة، سعودي نادية، عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2016.
- خرافي خديجة، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2014–2015.

- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007م.
- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجيستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة، 2010م.

مراجع اللغة الأجنبية :

- Fugazza , *Export performance And Its Determinants , 2004 .*
- Muhammad&Eatzaz. *Determinants Of Exports In Developing Countries. The Pakistam Development Review.* 2006.
- piros&pinto. *economics for investment decision makers, micro, macro , and international economics.* 2013 .
- Unctad. , *Developing Countries in International , 2005 .*
- *Hollensen , Global marketing , 2020 .*
- *Unctad. Developing Countries in International 2005 ,*

المواقع الالكترونية :

http://www.mfti.gov.eg/programs/htm. 15/02/2018

(http://www.mfti.gov.eg/programs/htm)

الملاحق

ملحق رقم 01

نموذج تصريح شرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): مسيري عبد النور الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200475538 والصادرة بتاريخ 2016-09-25

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الإقتصادية قسم العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تشويه الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023-06-04

توقيع المعني (ة)